مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٢٢**

الجمعة، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد بلينغا - إبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2002/432 و Add.1).

02-35465 (A)
0235465

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2002/432 و Add.1)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكر المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا واستراليا وإندونيسيا وأوكرانيا والبرازيل والبرتغال وتايلند وجمهورية كوريا وشيلي وفيجي وماليزيا ومصر ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أرياس (إسبانيا) والسيد ستيوارت (استراليا) والسيد ويدودو (إندونيسيا) والسيد كوتشينسكي (أوكرانيا) والسيد فونسيكا (البرازيل) والسيد سيس دا كوستا (البرتغال) والسيد قاسمسارن (تايلند) والسيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) والسيد مكييرا (شيلي) والسيد نيدو (فيجي) والسيد زين الدين (ماليزيا) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد ماكاي (نيوزيلندا) والسيد موتومورا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، اعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوتين بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى فخامة السيد زانانا غوسماو، الرئيس المنتخب لتيمور الشرقية، ومعالي السيد ماري بن أمودي الكتيري، الوزير الأول لتيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالرئيس المنتخب لتيمور الشرقية، السيد زانانا غوسماو، وبالسيد ماري بن أمودي الكتيري، الوزير الأول لتيمور الشرقية. أطلب من مساعد رئيس المراسم أن يصطحبهما إلى مقاعدهما على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/432 و Add.1، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

أود أن أرحب بوجود الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، الذي أعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): نقترب من لحظة تاريخية في تيمور الشرقية، وبالواقع في الأمم المتحدة. وبعاطفة جياشة أشارك في الترحيب بالزعيمين المنتخبين

لشعب تيمور الشرقية – وهما الرئيس المنتخب زانانا غوسماو والوزير الأول ماري الكتيري اللذان سيشاركان في هذه المناقشة، واللذان ستسلمهما الأمم المتحدة في أقل من شهر من الآن المسؤولية الكاملة عن بلديهما.

منذ الأحداث المأساوية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي أعقبت القرار الديمقراطي الذي اتخذه شعب تيمور الشرقية سعيا للاستقلال، ما فتئت الأمم المتحدة تعمل جاهدة من أجل بناء إدارة وطنية مستدامة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، والأهم من ذلك مع التيموريين الشرقيين أنفسهم.

ولقد بدا للبعض في ذلك الحين أنه من غير المحتمل أن تصبح تيمور الشرقية دولة قابلة للحياة في غضون سنتين ونصف السنة. بيد أنني أعتقد أن التاريخ على وشك أن يبدد الشكوك. والفضل في ذلك ينبغي أن يعود أولا وأخيرا إلى شعب تيمور الشرقية الذي أبدى قدرا كبيرا من الشجاعة والمثابرة في إعادة بناء بلده.

لقد ارتقى شعب تيمور الشرقية إلى مستوى التحديات التي واجهته، وأظهر بما لا يقبل الشك التزامه بالديمقراطية. ولا تزال هناك تحديات شاقة أمامه، ولكن بوجود قيادة ذات تصميم وتفان وبوجود أساس دستوري صلب، أعتقد أن بإمكانه أن يواجه الآن المستقبل بثقة.

ونحن، المجتمع الدولي، بوسعنا أيضا أن نعتز بالإسهام الذي قدمناه. فبعد استعادة النظام بسرعة على أيدي القوة الدولية التي أذن بها هذا المجلس، أُعطيت الأمم المتحدة ذاتها ولاية ذات نطاق لا سابق له بموجب القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) المتخذ بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ومنذ ذلك الحين، بات السلام مضمونا، ووضعت الهياكل والقوانين الحكومية الأساسية، واستعيد الشعور بالحياة الطبيعية. فالأولاد يتوجهون إلى المدارس، والطرقات قيد البناء، والأبنية يعاد إنشاؤها، والأنظمة الصحية أنشئت – وثمة أعمال جديدة تفتتح كل يوم.

لقد توجه مواطنو تيمور الشرقية بأغلبية ساحقة إلى صناديق الاقتراع للتصويت على الجمعية التأسيسية وللاقتراع في الانتخابات الرئاسية. واكثر ما يدعو إلى التشجيع هو أنه في الأشهر القليلة الماضية أخذ اللاجئون في العودة إلى البلاد بأعداد متزايدة.

إلا أن كل هذا ليس سوى البداية. إن حكومة تيمور الشرقية تواجه مهام جمة – قبل ٢٠ أيار/مايو وبعده كذلك. ويجب ألا تترك لوحدها. وعلى المجتمع الدولي أن يكفل أن الاستثمار الذي وضعه في البلاد ينبغي ألا يذهب سدى. فعليه دور حاسم لا يزال يتعين الاضطلاع به في مساعدة التيموريين على تعزيز مؤسساقم الجديدة. لهذا السبب آمل كبير الأمل في أن يوافق المجلس على المقترحات المفصلة في تقريري عن إنشاء عملية متابعة لحفظ السلام.

وفي المراحل الأولية، ستوفر هذه البعثة – وهي تدعى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية – المساعدة في ثلاثة مجالات هامة بالنسبة لاستقرار الدولة الجديدة وقدرتها على الحياة: الإدارة العامة، والقانون والنظام، والأمن الخارجي. تلك المساعدات ستتراجع تدريجيا في غضون سنتين، حيث يصبح دور الأمم المتحدة متمثلا في تقديم المساعدة الإنمائية العادية.

وإنني على ثقة بأن التيموريين سيواصلون تطوير مصادر دخلهم وإدارة مواردهم بحكمة، تمشيا مع سجلهم المشهود له حتى الآن. بيد أن تيمور الشرقية ستظل في حاجة إلى المساعدة المالية والمساعدة البرنامجية. علاوة على ذلك، فإن النمو المستدام سيتطلب استثمارا من القطاع الخاص، في الداخل والخارج على حد سواء. وأحث جميع الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها من أجل تشجيعه.

وحسن العلاقات مع جيران تيمور الشرقية الأقربين سيكون أمرا ضروريا لاستقرارها في المستقبل. وهذا يتضمن إقامة علاقات وثيقة مع إندونيسيا، بغية كفالة إبرام اتفاق في الوقت المناسب يتعلق بترسيم الحدود، وبحالة من تبقى من اللاجئين في تيمور الغربية، وبالتعاون في محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة عام ١٩٩٩.

إن الثقة أمر حيوي، وأفضل طريقة لتوفيرها هي مواصلة الشراكات القوية التي أوصلت تيمور الشرقية إلى ما وصلت إليه. وإنني على ثقة بأن ذلك سيستمر طوال فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة وما بعدها.

ويحدوني الأمل في أن أكون حاضرا شخصيا خلال احتفالات الاستقلال بتاريخ ١٩ و ٢٠ أيار/مايو، ولا بد لي أن أقول إنني أتطلع إلى تلك الليلة التاريخية بحماس. فهي ستسجل قمة الكفاح التاريخي لشعب تيمور الشرقية من أجل تأكيد حقه في تقرير المصير الذي لا يساورني شك في أنه سيكون موضوع تمجيد في الأغاني والقصص لقرون مقبلة.

وبصفتي الأمين العام، أشعر بالاعتزاز حيال الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في ذلك النضال، ويسرني بصورة خاصة أننا بلغنا الآن هذه المرحلة الأخيرة. وإنني أتعهد بأن ذلك لن يكون النهاية، بل أن يكون بداية جديدة، وبأن الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بدورها الكامل بجانب الأمة المستقلة في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة للأمين العام المساعد، الهادي العنابي كي يقدم تقرير الأمين العام.

السيد العنابي: سيدي الرئيس، أودّ، بداية، أن أنضم إلى الأمين العام في الترحيب بالرئيس المنتخب زانانا غوسماو، ورئيس وزراء حكومة تيمور الشرقية ماري ألكتيري، الحاضرين اليوم معنا للمشاركة في هذه الجلسة الهامة.

لقد أبرز الأمين العام بعض المنجزات التي تحققت على مدى العامين والنصف الماضيين، وضرورة قيام الأمم المتحدة بدور في مرحلة ما بعد استقلال تيمور الشرقية، ضمانا لأمن واستقرار الإدارة التيمورية الفتية. وأود أن أتناول بمزيد من التفصيل موضوع إعداد وأهداف الخطة الخاصة بالبعثة الخَلَف، وهي الخطة المعروضة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والذي يجده أعضاء المجلس أمامهم.

ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، قد بدأت إدارة تيمور الشرقية بموظفين جميعهم تقريبا دوليون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ثم تحولت البعثة بالتدريج إلى مجلس دولي مشترك وإدارة مشتركة لتيمور الشرقية أثناء الحكومة الانتقالية الأولى. ويقوم بإدارة حكومة تيمور الشرقية منذ ثمانية شهور مجلس وزراء كله من أبناء تيمور الشرقية. وقد بدأت أجهزة الحكومة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية عملها، ويقوم حاليا الموظفون المدنيون والمديرون التنفيذيون من أبناء تيمور الشرقية بالخدمة في جميع القطاعات. ويتواصل تدريب ضباط الشرطة من أبناء تيمور الشرقية، وهم يؤدون عملهم جنبا إلى جانب مع نظرائهم التابعين للأمم المتحدة. وباختصار، توجد حاليا لدى تيمور الشرقية العناصر الأساسية اللازمة لإدارة شؤون الدولة والإدارة العامة، وإن كانت هذه العناصر ما زالت هشة.

وقد كان على الأمم المتحدة، كي تنفذ ولاية البعثة، أن تكيِّف طريقتها في العمل. ونحن ممتنون بصفة خاصة للجمعية العامة ولجنتها الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على ما أبدتاه من مرونة بسماحهما بتقديم خدمات الدعم

المركزيـة إلى الحكومـة، مثـل تكنولوجيـا المعلومـات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المحلية.

فقد كان علينا أن نغيِّـر إجراءاتنا المتبعة في تعيين الموظفين الدوليين من أجل الحصول على موظفين يتمتعون بالدراية والخبرة التقنية اللازمة لتسيير إدارة عامة. ولم يكن ذلك بالأمر الهيِّن. فقد كانت هنالك في بادئ الأمر نقائص. وقد فُوضت إلى البعثة في آخر الأمر سلطة التوظيف، مما سمح بإجراء مشاورات مباشرة مع كبار المسؤولين الحكوميين بشأن تعيين الموظفين الدوليين المناسبين.

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم ملموس، فإنه لم يتم بعد إنجاز بعض العناصر المعلنة في ولاية بعثة الأمم المتحدة إنجازا تاما. كما أن الهياكل الحكومية لا تعمل حتى الآن بكامل طاقتها، أو ليست لديها الموارد المالية التي تكفل لها الاستمرار. ويُتوقع أن تتدفق في الاقتصاد فوائد جمة من بحر تيمور، ولكن هذا لن يحدث قبل حوالي ثلاث سنوات من الآن. وحتى ذلك الحين، يتحتم أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه المالي إلى الإدارة العامة التيمورية الفتية.

وقد تم على مدى الشهور الـ ١٢ الماضية إعداد خطة لبعثة متكاملة لحفظ السلم في مرحلة ما بعد الاستقلال، تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، تستفيد من الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وغيرها من البعثات. وأهم هذه الدروس هو أن تحقيق أثر دائم يضمن استخدام الموارد المحدودة على أفضل نحو، هو أمر يتطلب الأخذ باستراتيجية شاملة تستند إلى نقاط مرجعية، ويتعين تنفيذها على نحو متماسك، وبمشاركة وثيقة من الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، وزملائنا التيموريين. وفي ضوء ذلك، قامت بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بالتعاون مع أبناء تيمور الشرقية، بتحديد متطلبات ١٠٠ وظيفة أساسية لدعم الحكومة بعد الاستقلال، وتحديد استراتيجية للانسحاب، واتخاذ التدابير اللازمة للتمكين من التعيين في هذه الوظائف بحلول الاستقلال. وقمنا كذلك، في ما يتعلق بالشرطة، بتحديد متطلبات إعداد هيكل شرطي يقوم على أساس احتياجات إنفاذ القوانين، والوقائع المالية لتيمور الشرقية، واتفقنا مع القيادة التيمورية على خطة إنمائية مرتبطة بنقاط مرجعية معينة وتنص على خفض أفراد شرطة الأمم المتحدة تدريجيا.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الرئيس المنتخب زانانا غوسماو، ورئيس الوزراء ألكتيري، قد كتبا مؤخرا إليكم، سيدي الرئيس، طالبين إنشاء بعثة للمتابعة في تيمور الشرقية ومعربين عن موافقتهما على الخطة التي يعرضها الأمين العام في تقريره.

وكما لاحظ الأمين العام، فإن بعثة المتابعة يُنتظر منها أن تدعم ثلاثة مجالات بالغة الأهمية بالنسبة لاستقرار وبقاء تيمور الشرقية مستقلة، وهذه المجالات الثلاثة هي: الإدارة العامة، والقانون والنظام، والأمن الخارجي. ويتم سحب بعثة المتابعة تدريجيا مع توافر القدرة لدى مؤسسات تيمور الشرقية على احتمال العبء وحدها. ويرد في خطة التنفيذ المعروضة في التقرير تفاصيل كيفية تقديم هذا الدعم.

أما عن مجال الإدارة العامة، فيُنتظر من بعثة المتابعة أن تدعم الوظائف الحكومية الحاسمة بتوفير ١٠٠ خبير دولي في إطار الميزانية المقدرة. ويُتوقع أن تُوقف البعثة بالتدريج هذه المساعدة في الخدمات الأساسية والمساعدة للنظام القانوني، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويُتوقع الانتهاء من عمليات التحقيق في الحالات ذات الأولوية بحلول نهاية العام، وعليه، فسوف يتم تخفيض عدد المحققين الدوليين. غير أنه يتعين استمرار تواجد المدعين العامين إذ أن هذه الحالات تُبحث من خلال النظام القضائي.

وأما عن القانون والنظام، فقد تحقق تقدم هائل في تطوير دائرة الشرطة بتيمور الشرقية، وتلقَّى ما مجموعه ١ ٨٠٠ ضابط شرطة تيموري تدريبا أساسيا، وهم يعملون في الوقت الحاضر جنبا إلى جنب مع نظرائهم التابعين للأمم المتحدة. ومن المقرر تدريب ١ ٠٣٠ ضابط شرطة آخرين بحيث يتم الوصول إلى القوة المستهدفة وقوامها ٢ ٨٣٠ ضابطا.

وبناء على طلب القيادة في تيمور الشرقية، فسوف تواصل شرطة الأمم المتحدة القيام بأعمال الشرطة التنفيذية ودعم تطوير دائرة الشرطة التيمورية الشرقية. ولدى الاستقلال، تعتزم الأمم المتحدة الدخول في اتفاق رسمي مع الحكومة بشأن الترتيبات العملية لقوات الشرطة. وتنص هذه الترتيبات، التي تجري مناقشتها حاليا مع الحكومة الانتقالية، على التسليم التدريجي للمسؤوليات المتعلقة بأعمال الشرطة اليومية في المناطق، رهنا، بطبيعة الحال، بمعايير محددة بوضوح.

ومن المقرر أن تتم أولى عمليات التسليم يوم الاستقلال، أي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، عندما يتولى أحد القادة المحليين في تيمور الشرقية المسؤولية عن منطقة إيلو. أما عملية التسليم الأخيرة فيُتوقع أن تتم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عندما يخضع هيكل المقر الرئيسي للشرطة بالكامل لقيادة دائرة الشرطة التيمورية الشرقية. وريثما يتم تسليم المناطق الـ ١٣ جميعها، يتعين على جميع ضباط الشرطة بمن فيهم القادة التيموريون الشرقيون على مستوى المنطقة والوحدة، العمل معا كدائرة مشتركة تحت قيادة مفوض الشرطة التابع للأمم المتحدة، الذي يكون مسؤولا أمام الممثل الخاص للأمين العام. ويضمن هذا وجود دائرة شرطة متماسكة، تضم شرطة تيمور الشرقية والشرطة الدولية، اللتين تعملان معا جنبا إلى جنب، ويمكنهما العمل على نحو سلس والنهوض على نحو فعال بمسؤولياتهما عن صون القانون والنظام.

وأما عن المجال الثالث الذي يتطلب استمرار الدعم بعد الاستقلال، فهو الأمن الخارجي. فلا تزال قوة الدفاع التيمورية الشرقية في مراحل تكوينها الأولى وتحتاج إلى دعم ثنائي مستمر. ولا يُتوقع لها أن تبلغ كامل قدرتها على العمل حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

وستظل الأمم المتحدة في الوقت ذاته، بناء على طلب القيادة في تيمور الشرقية، تضطلع بالمسؤولية عن صون الأمن الخارجي والسلامة الإقليمية لهذا البلد. والعمل جار في إعداد اتفاق يحدد طرائق التنسيق بين قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقوة دفاع تيمور الشرقية، ومن المتوقع أن توقع عليه الحكومة والأمم المتحدة أيضاً عند الاستقلال. وتقوم قوة دفاع تيمور الشرقية بتطوير قدرتها التشغيلية، وسوف تتسلم تدريجياً المسؤولية عن الأمن الخارجي. بيد أن من المتوقع أن تعمل كل من القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة والتابعة لتيمور الشرقية في الوقت ذاته تحت تسلسل قيادي منفصل وفي مناطق عمل منفصلة.

ويقدم تقرير الأمين العام خطة مفصلة لتقليص حجم قوة حفظ السلام على أربع مراحل، في غضون فترة عامين. ويبين المرفق الرابع للتقرير المسار الزمني المتوقع أن تحدث فيه كل مرحلة، رهناً ببلوغ نقاط مرجعية معينة تحدد مسبقاً. وفي هذا الصدد، سوف يكون من الأمور الحاسمة إبرام اتفاق بشأن خط الحدود بين تيمور الشرقية وإندونيسيا في وقت مناسب. بل إنه في حالة التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل، حسب ما هو مرجو، قبل نهاية عام ٢٠٠٢، قد يصبح في الإمكان التعجيل بتخفيض حجم القوة في المنطقة الحدودية، فضلاً عن الإسراع بتخفيض قوامها بشكل عام.

بيد أنني لا أستطيع التأكيد بما فيه الكفاية على ضرورة تقديم المانحين الثنائيين للدعم المادي والمالي بغرض إنشاء شرطة تيمور الشرقية وقوهما العسكرية، وعلى ما يتطلبانه من إجراءات عاجلة. ومع أنه ستجري إقامة آليات التدريب والإدارة بدعم من البعثة، يلزم أن يُكفل تجهيز مؤسسة الشرطة والمؤسسة العسكرية لتيمور الشرقية تجهيزاً ملائماً وتزويدهما بالموارد من خلال التبرعات الثنائية السخية. ويجب أن يكون مفهوماً أن تنفيذ عملية تسليم المسؤولية للشرطة التيمورية الشرقية يرتبط بما لها من القدرات السوقية وأن زيادة دعم الجهات المانحة يمكن أن تتيح إجراء التخفيض بمعدل أسرع. وينطبق نفس هذا المنطق بالطبع على قوة الدفاع التيمورية الشرقية.

وبالإضافة إلى المساعدات المقدمة لقوات الشرطة والقوات العسكرية، من الضروري مواصلة تقديم الدعم الثنائي لتيمور الشرقية بغية تعزيز مؤسسات وهياكل الحكم وتفعيل برنامج تنمية البلد في الأجلين المتوسط والطويل. ومع أن البعثة المقترحة ستركز جهودها على توطيد بيئة مستقرة في تيمور الشرقية، سوف تستمر الحاجة إلى أن تمد الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن الجهات المانحة الثنائية وغيرها، يد المساعدة لشعب تيمور الشرقية في إنشاء اقتصاد مستدام. وسوف تكون الالتزامات التي تقطعها الدول الأعضاء على نفسها في مؤتمر المانحين القادم، المقرر عقده في ديلي يومي ١٤ و١٥ أيار/مايو، ضرورية للإنفاق على الهياكل الإدارية الأساسية القائمة وتطويرها. ونحث الدول الأعضاء على توجيه مساعدها إلى دعم الوظائف ذات الأولوية البالغ عددها ٢٠٠ وظيفة متعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر، والتي ستعتمد على التبرعات المقدمة.

وقد أُولي قدر كبير من التركيز للتنسيق بين الأنشطة التي يقوم بها سائر منظومة الأمم المتحدة، والمانحون الثنائيون، والمجتمع المدني، وبين خطة التنمية الوطنية التي وضعتها حكومة تيمور الشرقية ذاها. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن خطة تنفيذ بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية تنص على التنسيق عن كثب بين أسرة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، والمانحين الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وتسهيلاً لهذا التنسيق، من المتوقع أن يعيَّن المنسق المقيم نائباً للممثل الخاص للأمين العام، على النحو الذي تم بنجاح في أماكن أخرى، كما في سيراليون على سبيل المثال. وسيكفل هذا أن يتسنى للمجتمع الدولي زيادة الفوائد المترتبة على موارده الجماعية إلى أقصى حد، وسيمكّن الأمم المتحدة من التحول التدريجي من بعثة تقديم الدعم لتيمور الشرقية إلى القيام بدور يتمثل في تقديم المساعدة الإنمائية التقليدية، وذلك على مدى فترة السنتين المقترحة في التقرير.

وختاماً، وبعد استئذان الأمين العام، أود أن أعرب عن تقديري لكل من كان لهم دور فعال أتاح لنا إحراز التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. وأول من يتبادر إلى أذهاننا بطبيعة الحال هم التيموريون الشرقيون وما أبدوه من التزام وتعاون لا يعرفان الكلل. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن التقدير للقيادة البالغة المقدرة التي أبداها الرئيس المنتخب زانانا غوسماو ورئيس الوزراء ماري ألكاتيري وزملاؤهما في الحكومة والجمعية التأسيسية. ونعرب عن عميق امتناننا أيضاً للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، لقيادته الرائعة للإدارة الانتقالية ولتفانيه وعمله الدائب في مؤازرة الشعب التيموري الشرقي خلال فترة العامين والنصف الماضية. وأخيراً، ولكن ليس آخراً، أود أن أعرب عن تقدير خاص لجميع موظفي الإدارة الانتقالية والمنظمات الشريكة معها لإسهامها البارز في مساعدة تيمور الشرقية على تجاوز ماضيها المأساوي وتمكينها من الانضمام إلى

مجتمع الدول، والانضمام قريباً إلى منظمة الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد العنابي على عرضه.

وأعطي الكلمة الآن للرئيس المنتخب لتيمور الشرقية، صاحب الفخامة السيد زانانا غوسماو.

السيد غوسماو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على دعوتي لمخاطبة هذا الاجتماع الهام المكرّس لتيمور الشرقية. وقد قدم الأمين العام بالفعل استعراضاً شاملاً لآخر التطورات، ورئيس الوزراء السيد ماري ألكاتيري موجود هنا أيضاً ليضيف استكمالاً إلى هذا التقرير.

وقبل أن أتكلم عن المرحلة الراهنة المؤدية إلى الاستقلال الرسمي، اسمحوا لي بأن أتطرق بإيجاز إلى بعض الأحداث الرئيسية الماضية ذات الصلة بمسألة تيمور الشرقية. وهي بطبيعة الحال معلومة لكل الحاضرين هنا، ولكني أود أن أمعن الفكر قليلاً في حالتنا قبل أن نصل إلى هذه المرحلة، التي أوشكنا فيها أن نُمنح الاستقلال الرسمي.

لقد تم تحديد العملية المؤدية إلى حل سلمي لتيمور الشرقية بوضوح منذ عشرين عاما، حين اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٧/٣٠ في عام ١٩٨٢. وخُوّل الأمين العام سلطة الشروع في التدابير اللازمة، بما في ذلك دعوة جميع الأطراف المهتمة بالأمر إلى العمل المتضافر صوب تنفيذ هذا القرار نصاً وروحاً.

وبعد انقضاء ١٨ عاماً، في أيار/مايو ١٩٩٩، وقّعت الأمم المتحدة وحكومتا جمهورية إندونيسيا والجمهورية البرتغالية اتفاق ٥ أيار/مايو. ومكّن الاتفاق المذكور من إقامة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية تنفيذاً للمرحلة الأولى، وكانت تتمثل في الاستفتاء الشعبي الذي عقد في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. وأتاح لنا الاستفتاء في النهاية أن نمارس حقنا في تقرير المصير. وكما هو متوقع، اختار شعبنا بأغلبية ساحقة الاستقلال والحرية والديمقراطية. وكان المتوخى في اتفاق ٥ أيار/مايو، أن تتولى الأمم المتحدة إدارة الإقليم، بغض النظر عن نتيجة التصويت.

أما العنف الذي تلا إعلان نتائج التصويت فكان أمراً لا يصدق. فقد تحملنا كدولة وشعب العنف البالغ والمنهجي على مدى ٢٤ عاماً من الاحتلال، ولكن لم يكن في شيء من ذلك إعداد لنا فيما يتعلق بالعنف الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ففي خلال فترة قصيرة أخذ الناس يُقتلون وبلدنا يُنهب وأضرمت فيه النيران. وفر آلاف الناس من قراهم وبلداتهم إلى الجبال، وأُجبر كثيرون غيرهم على أن يعبروا الحدود إلى إندونيسيا.

بالنسبة لشعبنا، كان ذلك بمثابة كسوف شمس الحرية. وقد شهد المجتمع الدولي العنف والدمار وتصرف بقوة لوقفه. ونحن مدينون بوجه خاص لمجلس الأمن ولسائر البلدان التي ساعدت على اتخاذ ذلك القرار الحاسم. وأثبتت الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية التي اتخذها المجتمع الدولي للعالم أن لديه القدرة على وضع حد للعنف الواسع الانتشار ضد شعب أعزل. ومن خلال القوة الدولية في تيمور الشرقية التقى العديد من البلدان، تحت القيادة العامة لاستراليا، للمساعدة على السيطرة على الحالة. ونجحت عملية الاستقرار.

ولم تكن القوة الدولية في تيمور الشرقية واردة في اتفاق ٥ أيار/مايو، لكنها كانت ضرورية لإنقاذ الاتفاق نفسه. فساعدت بذلك أيضا على الوفاء بالمسؤوليات والتعهدات التي التزمت بها حكومة إندونيسيا بالاستناد إلى اتفاق ٥ أيار/مايو. وأتاحت القوة الدولية في تيمور الشرقية تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق. وشُكلت إدارة الأمم

المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتنفيذ المرحلة الثانية نيابة عن مجلس الأمن. وكانت ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تتمثل في إنشاء مؤسسات الحكم الديمقراطي بدعم من قوة حفظ السلام.

وفي السنتين الماضيتين، أولت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية توكيدا أساسيا لصون الأمن وإرساء سيادة القانون. وكان إنشاء دائرة شرطة تيمور الشرقية وقوة دفاع تيمور الشرقية إنجازا استثنائيا. ونحن الآن على ثقة بأننا نسير في الاتجاه الصحيح، لكننا نعترف بأن من الضروري عمل المزيد، خاصة في مجال إقامة العدل.

وهناك مجالات أخرى تتسم بأهمية حاسمة مثل التعليم والصحة والزراعة ومصايد الأسماك، لا تزال تتطلب دعما قويا من حيث الموارد المالية والبشرية. إن الخدمة المدنية آخذة في التطور، إلا أنه لا يزال هناك العديد من التحديات، خاصة على صعيد كبار الموظفين، في بناء قدرة شعبنا على إقامة حكومة فعالة وشفافة وتخضع للمساءلة.

وقد أوشكنا الآن أن نصبح مستقلين. وذكر الأمين العام أن هناك دستورا اعتمدته جمعية تأسيسية منتخبة، وبالاستناد إلى هذا الدستور، أجرينا لتونا انتخابات رئاسية. ولدينا الآن مؤسسات السيادة الأساسية الثلاث – السلطة التنفيذية والبرلمان والرئيس.

وتم تشكيل حكومتنا الانتقالية الثانية بعد انتخاب جمعية تأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. ومن المرجح أن تواجه الحكومة، بالموارد المحدودة جدا، صعوبات بالغة في تنفيذ برامجها، ما لم يكن الدعم المالي والخبرة المتخصصة من المجتمع الدولي وشيكا. ويمكن للسيد ألكاتيري، رئيس الوزراء أن يوضح تفاصيل هذه الأمور. وهناك خطة لتزويد خبراء دوليين لـ ١٠٠ وظيفة رئيسية، حددتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والحكومة بوصفها وظائف حاسمة للقدرة على استمرار الحكومة والاستقرار السياسي. وهذا الدعم يتسم بالأهمية.

وما فتئت الحكومة تشترك بنشاط في عملية إعداد خطة التنمية الوطنية الأولى لتيمور الشرقية. كما يشترك المجتمع المدني في هذه العملية من خلال لجنة المجتمع المدني الاستشارية التي أجرت مشاورات في سائر أنحاء البلد. وكان الهدف من هذه المشاورات كفالة أن تعبر خطة التنمية الوطنية عن حاجات وتطلعات شعبنا. وقد اشتركت في هذه العملية شخصيا، بصفتي رئيسا للجنة. وقد أتاحت هذه العملية الاستثنائية لنحو ٤٠ ٠٠٠ شخص المشاركة مباشرة في التخطيط للمستقبل فقدموا رؤيتهم وتوقعاتهم الخاصة وحددوا أولوياتهم الخاصة. وإن التقرير المتعلق بهذه التطلعات والأولويات التي حددها الشعب هو الآن بيد الحكومة. وتم تحديد التعليم والصحة بوصفهما المجالين اللذين يحظيان بالاهتمام الرئيسي وسيحتلان رأس قائمة الأولويات.

وستصدر خطة التنمية قبل الاستقلال. وستكون وثيقة هامة، ليس فقط لتوجيه الحكومة والمجتمع المدني في إنشاء الدولة فحسب، ولكن أيضا لتوجيه المجتمع الدولي إلى كيفية مواصلة مساعدتنا بأفضل طريقة ممكنة على دعم أهدافنا الرئيسية المتمثلة في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولدينا الآن دستور يوفر لشعبنا ضمانات حقوق الإنسان. ويعتبر دستورنا بمصطلحات فلسفة الأمم المتحدة، مثالا لكيفية إدماج العناصر الأساسية لحقوق الإنسان في الدستور. وبالنسبة لدولة في طور الإنشاء، يشكل توفير هذه الضمانات للأفراد وللأمة تحديا هائلا.

كيف سنلبي الحاجات الأساسية لشعبنا من حيث توفير العمالة والصحة الأساسية والحق في التعليم؟ وكيف سنستجيب لحقوق الإنسان الأساسية من توفير العمالة

وشروط العمل وتكافؤ الفرص بين الجنسين؟ وكيف سنرعى ونساند العمليات الديمقراطية المتكاملة؟ كل هذه التحديات تحديات حقيقية، ليس فقط بالنسبة لنا نحن التيموريين، ولكن أيضا للأمم المتحدة.

لقد كان كفاحنا من أجل الحرية اختبارا أساسيا لعملية تسوية الصراع بالوسائل السلمية. وإن حريتنا التي ظفرنا بها من خلال سنوات من المقاومة المستمرة على العديد من الجبهات، وأصبحت أخيرا حقيقة واقعة من خلال اتفاق ٥ أيار/مايو، تقررت نهائيا في صناديق الاقتراع في عملية الاستشارة الشعبية التي جرت في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. وكان ذلك بمثابة نقطة تحول في تاريخنا. وأود أن أكرر تأكيد أن التنفيذ الناجح لعملية الاستشارة الشعبية كان من نتاج الأمم المتحدة التي عملت على نحو مبدع مع شعب تيمور الشرقية. ومن المؤكد أن التزام مجلس الأمن بكامله بتيمور الشرقية والالتزام الشخصي للأمين العام، السيد كوفي عنان، كان قوة في هذه العملية. ولن ينسى شعبنا مساعدة المجلس أبد الدهر.

وتحمل تجربة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية دروسا غنية للمستقبل. وستكون إدارات الأمم المتحدة المقبلة في حالات ما بعد الصراع أغنى بكثير إذا تم إدماج الدروس المستفادة من تيمور الشرقية في تصميم وتنفيذ خطط الأمم المتحدة.

وتحمل البعثة الخلف، بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، خطة لتنفيذ الولاية ذات معايير محددة يتعين إنجازها ضمن إطار زمني معين. وتحتاج هذه الخطة لكي يكتب لها النجاح، إلى دعم الدول الأعضاء. ونحن نرحب بهذه الخطط وسنعمل معا للتأكد من تنفيذ الأهداف التي حددت للبعثة الخلف بنجاح.

كما كان بناء المؤسسات الديمقراطية عملية قادتها الأمم المتحدة من خلال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالعمل مع القيادة التيمورية، على النحو الذي توخته قرارات مجلس الأمن. ولا تزال هذه العملية ناجحة حتى الآن.

ويتمثل التحدي الحالي بالنسبة للتيموريين والأمم المتحدة أيضا، في كيفية توطيد المؤسسات الديمقراطية الرئيسية. وتعتبر ضرورة تحسين قدرات المؤسسات السياسية والجهاز الإداري وشفافيتها تحديا حاسما. ويعتبر التطوير الملائم في مجالي القانون والنظام تحديا آخر. ولا بد من تعزيز هاتين العمليتين المتشابكتين باهتمام متأن، من أجل صون وتوطيد الأمن والاستقرار اللذين يمثلان أهم شروط التنمية الوطنية والديمقراطية.

وسوف نواجه اختبارا حقيقيا بعد إعلان الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو. وعندئذ ستبدأ عملية بناء القدرات بجدية. وهناك مسألة أساسية تتمثل في كيفية إدارة المجلس التشريعي من أجل وضع القوانين اللازمة لتهيئة بيئة تفضي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية. ويتمثل التحدي الحقيقي الآخر في كيفية مواصلة الأمم المتحدة وشعب تيمور الشرقية العمل معا في حقبة ما بعد الاستقلال لتحسين قدرة مؤسسات تيمور الشرقية بعد أن تصبح دولة ديمقراطية.

والدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك من مستشارين تقنيين لدعم الوظائف الرئيسية للحكومة، سيكون أساسيا لبعض الوقت.

وبإيجاز، انتقل نضالنا من أجل الحرية والاستقلال من فترة الحرب الباردة إلى الألفية الجديدة. استقلالنا هو نتاج التصميم المستمر لشعبنا، المقترن بالتعاون النشط مع المجتمع الدولي على جميع المستويات. ونجاحنا في المستقبل يتوقف أيضا على استمرار هذا التصميم والتعاون. وأناشد

مجلس الأمن والأمين العام أن يواصلا دعمنا في السنوات القادمة المليئة بالتحديات. فنجاحنا هو نجاحكم.

ونحن من جانبنا، كشعب وكأمة ظهرا من تحت الأنقاض ليتطلعا إلى أن تصبح بلادهما دولة عضوا في الأمم المتحدة، سنواصل اعتناق مبادئ حقوق الإنسان والاحترام المتبادل والروح الوطنية الطيبة والتعاونية على كل المستويات بين الدول والشعوب. وسنوجه أعمالنا دائما صوب السلام والاستقرار المستدامين. فهذا أفضل ما لنا.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام، على التزامه الشخصي طيلة سنوات عديدة بمساعدتنا، كشعب وكأمة، على النجاح في النضال من أجل السلام والحرية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة للسيد ماري ألكاتيري، رئيس وزراء تيمور الشرقية.

السيد ألكاتيري (تكلم بالانكليزية): بعد ربع قرن من النضال والمقاومة، يبقى لنا الآن ٢٣ يوما لتحقيق هدفنا، وهو الاعتراف الدولي باستقلال تيمور الشرقية ويعود الفضل في تحقيق ذلك في يوم ٢٠ أيار/مايو لا إلى شعبنا وإلى إسهامه في هذه العملية فحسب، بل وإلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة أيضا، اللذين أبقيا على فكرة استقلال تيمور الشرقية حية حتى في أحلك ساعات نضالنا.

لقد كان دعم مجلس الأمن أساسيا طيلة الثلاثين شهرا الماضية، حيث عملت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وشعب تيمور الشرقية معا لاستعادة الأمن والاستقرار ولإرساء أساس حكومة مستقلة. ولم يكن ذلك باليسير دائما، إذ لم تكن هناك مسودة أو دليل يبين كيفية حكم بلد. وتعلمنا بمرور الوقت.

لكن تيمور الشرقية وصلت مرحلة تستطيع منها أن تحكم نفسها بنفسها. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، مارست حكومة تيمورية شرقية خالصة السلطة التنفيذية، وبينما نواجه تحديا رئيسيا لتطوير مؤسساتنا العامة والخاصة، بالإضافة إلى نظيراتها الاجتماعية والمجتمعية، فإن الهياكل والمؤسسات الأساسية في البلد قائمة حاليا. وتعمل الحكومة والمجتمع المدني معا باجتهاد لوضع خطتنا الوطنية الأولى، بغية استحداث برنامج لتخفيف حدة الفقر والنهوض بتنمية تيمور الشرقية. ولدينا فكرة واضحة عن أولوياتنا بعد المشاورات العامة العريضة التي سبقت عملية التخطيط التي أجريناها والاجتماعات الوزارية المفتوحة التي عقدها مجلس الوزراء في كل مقاطعة من مقاطعات تيمور الشرقية الـ ١٣، حيث تمكن السكان من الإعراب عن شواغلهم مباشرة للحكومة. ومما يقلقنا أنه يجب النظر إلى أسلوب حكمنا لا على أنه تمثيلي فحسب – حيث أننا ممثلون انتخبهم الشعب – بل على أنه تشاركي أيضا، لكي يشرك الشعب مباشرة في عملية صنع القرار.

ومن واجب القيادة الحالية للبلدان أن تفي بتوقعين رئيسيين. الأول هو توقع الشعب بأن توجه الحكومة طاقاته وقدراته الإبداعية صوب تنمية البلد. والثاني هو توقع المجتمع الدولي بأن تبذل الحكومة قصارى جهدها لكي تحول المعونة المقدمة صوب الاستثمارات التي تعود بالفائدة على أجيال المستقبل، بما يزيد من مصداقية البلد بحيث يتمكن من مواصلة التمتع بثقة المجتمع الدولي به ودعمه له.

ونتيجة لعملية التشاور، سيتركز اهتمام الحكومة على أربعة مجالات رئيسية.

المجال الأول، التعليم والقضاء على الأمية، التي تبلغ الآن ٥٥ في المائة تقريبا، وهما أولويتان.

والمجال الثاني، الصحة، مع التأكيد بصفة خاصة على مكافحة سوء التغذية والأمراض المزمنة مثل الملاريا والسل، فضلا عن توفير أسس الصحة العامة، بما فيها المياه النقية

والصرف الصحي. وهناك أولوية أخرى، وهي الحملة التي بدأت بالفعل للتوعية والتعليم بشأن مرض الإيدز.

والمجال الثالث الإسكان.

والمجال الرابع الزراعة وقدراتها الإنمائية. وهذا هام بصفة خاصة بغية وقف نزوح سكان الريف إلى المدن، بل وعكس مساره.

وستكون ميزانيتنا صورة واضحة لهذه الأولويات التي تحددت في الخطة الوطنية، مع التشديد بصفة خاصة على توفير الخدمات وتخفيف حدة الفقر. أما الميزانية النهائية فستعتمد في ٣٠ أيار/مايو.

ويجدر بي أن أذكر أيضا أن الرئيس المنتخب والممثل الخاص للأمين العام وأنا عقدنا مؤخرا اجتماعا طويلا ومثمرا، واتفقنا بشكل عام على طريق المضي قدما. وأشاطر الرئيسي المنتخب نفس الهدف - وهو رفاه وتقدم شعب تيمور الشرقية - وسنعمل مع الرئاسة والحكومة والبرلمان لتحقيق هذا الهدف. غير أننا سنظل نعتمد على دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتوطيد التقدم المحرز حتى الآن ولضمان استقرار البلد في أعقاب الاستقلال. وأشير إلى الحاجة إلى التمويل المقدر للوظائف الأساسية الـ ١٠٠ التي لا بد منها لكي تواصل الحكومة أداء مهامها، وإلى تمويل المانحين للوظائف الإضافية الـ ٢٠٠ التي جرى تحديدها، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهما ضروريان لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وللقضاء على الفقر.

وبغية تنفيذ خطة التنمية الوطنية، هناك حاجة ماسة إلى الدعم الدولي طيلة السنوات الثلاث القادمة ريثما يمكن توقع أول إيرادات من تطوير حقول الغاز والنفط في بحر تيمور. وستعتبر الأجيال القادمة لتيمور الشرقية هذه الإيرادات دينا على الجيل الحالي، سيسدد عن طريق صندوق إنمائي خاص للتعليم والصحة والهياكل الأساسية.

وسنتقدم بطلب الانضمام إلى البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ويجري الآن تجهيز طلبنا المقدم إلى صندوق النقد الدولي. ونعمل بشكل وثيق مع البنك الدولي لإنشاء آلية تحول أرصدة المانحين إلى مرفق دعم للميزانية يساعد على سد الفجوة بين المصروفات والإيرادات المتوقعة طيلة السنوات الثلاث القادمة. ونعمل بنشاط مع حكومة استراليا ومع شركات النفط العاملة في بحر تيمور لحسم القضايا المعلقة، ونتوقع إبرام المعاهدة المتعلقة بمجال التعاون فور الاستقلال أو بعد ذلك بفترة قصيرة.

ولكن هذه التدابير، التي تكفل الاستقرار السياسي والاقتصادي، يجب أن تقترن بمعالجة مسائل الأمن الداخلي والخارجي. فقوات دفاع وشرطة تيمور الشرقية ليست مستعدة بعد للاضطلاع بتلك الوظائف، وستقوم الحاجة إلى استمرار وجود الأمم المتحدة وقيامها بدور تنفيذي في هذين المجالين. وندرك أهمية التوقيع على اتفاق مركز القوات/مركز البعثة والاتفاقات المعنية بمسؤوليات الشرطة والمسؤوليات العسكرية. ولهذا أهمية أساسية في تحديد التنسيق بين الحكومة والممثل الخاص للأمين العام للبعثة الجديدة بغية تحاشي خطر وجود هياكل قيادة متوازية في نفس البلد.

إن أمن بلدنا يرتبط أيضا بإقامة علاقات طيبة مع جيراننا، بل ومع جميع دول العالم. وثمة خطوة هامة تتمثل في التفاوض على حدودنا البحرية. وبحكم الضرورة، فإن قيود الميزانية ستضطرنا إلى تحديد تمثيلنا الدبلوماسي، إلا أننا نشجع الدبلوماسيين على أن يأتوا لزيارة تيمور الشرقية ليروا بأنفسهم التحديات التي ستواجهنا في المستقبل، إلى جانب التقدم الهائل الذي تحقق بالفعل بفضل المساعدة السخية التي قدمها أعضاء الأمم المتحدة. ونحن ندرك أن بلدانا مختلفة قد أعربت عن اهتمامها بإقامة علاقات دبلوماسية مع تيمور الشرقية في يوم استقلالها، وندرس كيف يمكن أن يتحقق ذلك خلال الوقت المتاح.

ختامـا، إن أولوياتنـا تتمثـل في ضمـان أن تعـبر سياسات الحكومة وبرامجها عـن تطلعـات شـعبنا وأن تنفـذ بأقصى قدر من الكفاءة والشفافية مع الإبقاء على المستويات العالية لحقوق الإنسـان والحقـوق الاجتماعيـة الـتي أرسـيت خـلال الفـترة الانتقاليـة، اعتمـادا علـى المشـاركة النشـطة للمجتمع المدني ودعمه. ومن الأمـور ذات الأهميـة الخاصـة مواصلة تعزيز المساواة وحقوق المرأة والحملـة ضـد العنـف المترلي. وتضم أولوياتنا أيضا وضع خطـة للتنميـة المتكاملـة والمستدامة، بعون وكالات الأمم المتحدة، وصندوق النقـد الدولي والبنك الدولي؛ وتوطيد أوجه التقـدم الحقيقـي الـتي تحققت خلال السنتين والنصف الماضيتين، مع التركيز بشكل خـاص علـى بنـاء القـدرات والمؤسسـات؛ وتشـجيع روح التسامح والمصالحة داخل المجتمع، جنبا إلى جنب مع تطبيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأود أن أؤكد دعمنا الكامل لتوصيات الأمين العام بالنسبة للبعثـة الخلـف ونتعـهد باسـم حكومتنـا بـأن نعمـل بشكل وثيق مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام كيما تحقق البعثة الجديدة نفس النجاح الذي حققته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

لقـد قطعنـا معـا شـوطا طويـلا خـلال انتقـال تيمـور الشرقية إلى الاستقلال، ولا بـد لنـا مـن أن نتوجـه بالشـكر الخاص إلى مجلس الأمن على دعمه المستمر؛ وإلى الأمين العـام الذي كان دومـا، رغـم مسؤولياته الجسيمة، مستعدا لإبـداء المشورة والنصح؛ وطبعا إلى صديقنا، الممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي ظل يعمل بـلا كلل بالنيابة عن شعب تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر رئيس وزراء تيمور الشرقية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى مجلس الأمن.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزيـة): أود أن أسـتهل بيـاني بشـكر السـيد العنـابي، الأمـين العـام المساعد على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في تيمور الشرقية ولعرض تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونود كذلك أن نشكر الأمين العام على البيان الهام الذي أدلى به صباح اليوم.

يسرنا كثيرا أن نرحب في مجلس الأمن مرة أخرى بالسـيد زانانـا غوسمـاو – وهـذه المـرة بصفتـه أول رئيـس منتخب لتيمـور الشـرقية – وبرئيـس الـوزراء السـيد مـاري ألكاتـيري. ونشـكرهما علـى بيانيـهما اللذيـن أوجـزا فيـهما التدابير التي سـيتخذانها لتلبيـة الاحتياجـات الملحـة لبلدهمـا. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتـهما على انتخابهمـا ولكـي أعـرب عـن أطيـب تمنياتنـا لهمـا ولسـائر أبنـاء الشـعب الذي سيقودانه. إن الانتخابات التي أجريت هذا الشهر تدلل مـرة أخـرى علـى النضـج السياسـي للشـعب وحبـه للسـلام والديمقراطية والتزامه الثابت بمستقبل تيمور الشرقية.

ويسـعدنا كثيرا أن نـرى التطورات الإيجابيـة في كـل القطاعـات في تيمـور الشـرقية تقريبـا. وهـذا طريـق سـليم ومؤكد في عملية الاستقلال. والنجاح الذي تحقـق حتى الآن في جعـل تيمـور الشـرقية أمـة ودولـة إنمـا جـاء نتيجـة للـروح المتقـدة للتضحيـة والتفـاني الـتي يتحلـى بهـا شـعبها والمجتمـع الدولي أيضا، ولا سيما مجلس الأمن، الـذي شـارك مشـاركة كاملة في العملية برمتها منذ البداية.

وينبغي الآن تعزيز التقدم المحرز، كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مواكبة تيمور الشرقية في جهودها. وتيمـور الشـرقية سـتتطلب مسـتوى عاليـا ومتواصـلاً مـن المسـاعدة الإنمائيـة، كمـا ورد في الفقـرة ١٠٠ مـن تقريـر الأمـين العـام. وينبغـي إيـلاء أولويـة متقدمـة للأمــن الخـارجي، والقـانون والنظام وإنشـاء جـهاز إداري قـوي ممثـل للجميـع. وعلينـا أن

نكفل توفير العون المطلوب، خاصة من أجل الحفاظ على ذلك المستوى الرفيع من الأمن وإرساء أسس قاعدة إدارية واقتصادية مستدامة.

وفي هذا الصدد، نؤيد تماما اقتراح الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، مع اضطلاعها بالمسؤوليات المحددة في الفقرة ٦٤ من التقرير. ونقدر على وجه الخصوص فكرة النقل التدريجي للمسؤوليات والسلطات إلى شعب تيمور الشرقية في كل القطاعات. وهذا هو أكثر الأهداف العملية التي يمكن تحقيقها في هذه الحالة تحديدا.

لا بد من الإشادة بالدور الهام لإندونيسيا في عملية السلام ودعمها المستمر لكل أنشطة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونحن واثقون بأن إندونيسيا وتيمور الشرقية ستواصلان التشاور في معالجة المسائل المتبقية. ونشجع كلا البلدين على أن يطورا فيما بينهما علاقات وثيقة وودية تقوم على حسن الجوار، الأمر الذي سيسمح باستتباب الاستقرار الإقليمي والاستخدام الأمثل للموارد لصالح شعبيهما.

ونتطلع إلى انضمام تيمور الشرقية إلى أسرة الأمم المتحدة بعد استقلالها الرسمي في ٢٠ أيار/مايو، هذا الاحتفال الذي سيشهده العالم كله باهتمام كبير وابتهاج ومشاعر فياضة. وأود أن أقول إن موريشيوس ستمثل في هذا الحدث التاريخي ذي الأهمية الخاصة.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وهو ليس معنا هنا اليوم، على العمل الممتاز الذي أنجزه في تيمور الشرقية بصفته الممثل الخاص للأمين العام ومدير الإدارة الانتقالية. إن إسهامه في تحقيق السلام في تيمور الشرقية سيصبح جزءا من تاريخ هذا البلد. وهو وسائر موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية يستحقون خالص تقديرنا على العمل الجليل الذي أنجزوه في تيمور الشرقية. ونتمنى له مزيدا من النجاح في كل أعماله في المستقبل.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تهنئتي للسيد كاماليش شارما، الممثل الدائم للهند، الذي سيترأس الآن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، والذي ستكون أمامه، بلا شك، مهمة ضخمة. ولكننا واثقون بأنه بخبرته وخصاله القيادية العظيمة سيتمكن من مواجهة التحديات. وموريشيوس، كعهدها، ستواصل تقديم الدعم له ولشعب تيمور الشرقية في بناء دولة محبة للسلام تتوفر لها مقومات البقاء.

السيد بالدبيبسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يسر وفدي أيما سرور أن يكون حاضرا في مجلس الأمن في هذه اللحظة البالغة الأهمية من تاريخ تيمور الشرقية. واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للأمين العام على البيان الذي أدلى به في هذه المناسبة التاريخية. ونرحب بالسيد زانانا غوسماو، الرئيس المنتخب لتيمور الشرقية، ونشكره ورئيس الوزراء السيد ماري ألكاتيري على بيانيهما التنويريين.

إننا ننتظر بحماس بالغ صحبة تيمور الشرقية كدولة عضو في الأمم المتحدة. ونحن ممتنون للأمانة العامة على تقريرها وللسيد العنابي على عرضه لهذا التقرير.

إن جلسة اليوم تكتسي أهمية خاصة. فنحن نحتفل ببلوغ مسيرة تاريخية ذروتها، وهي المسيرة التي بدأت قبل عامين ونصف في ظل شكوك كبيرة وصعوبات سياسية جمة. وإننا نشهد الآن انطلاق مرحلة لن تقل أهمية في تاريخ تيمور الشرقية، وإن كانت هذه المرحلة تنطلق متحررة من مخاوف الماضي. وفي يوم ٢٠أيار/مايو، تاريخ استقلال هذا البلد الجديد وتنصيب الحكومة الجديدة، ستبدأ مسيرة شعب تيمور والمجتمع الدولي، والتي لا يمكن أن تكتمل بنجاح إلاّ بتأكيدنا المشترك على دعمنا القوي لهذه المسيرة.

ترحب كولومبيا باستقلال تيمور الشرقية. إذ بلور أعظم ممارسة لحق التيموريين في تقرير المصير، وهو مبدأ أساسي للتعايش السلمي بين الشعوب. وإننا لندرك الأهمية الفائقة لهذه اللحظة، ونتوقع أن نشارك في الاحتفالات المزمع إجراؤها في ديلي في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو.

وفي مناسبات سابقة درسنا ببعض التفصيل مقترحات الأمين العام لتحديد شكل وجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال. ونحن نتفق مع المبادئ التوجيهية الواردة في التقرير الذي يُنظر اليوم، بما في ذلك ولاية بعثة الأمم المتحدة الجديدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ونود أن ندلي ببضعة تعليقات عامة في مجالات تهم كولومبيا بشكل خاص.

أولا، إننا نؤيد الطريقة التدريجية التي خُطط بها الانتقال من بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وهذا عنصر أساسي في ضمان أن تكون الدولة التيمورية الجديدة قادرة على الاستمرار سياسيا واقتصاديا في الأمد الطويل.

ثانيا، نعتقد أن الهيكل الذي خُطط لتحقيق الأمن والاستقرار في البلد الجديد هيكل ملائم. ونرى أن الصلة المخطَّط لها بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم والمنسق المقيم التابع للأمم المتحدة وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنصر إيجابي ومن شأنه أن يمكِّن من اتساق وتوحيد مساهمة الأمم المتحدة في الخطط الإنمائية للحكومة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الأمنية.

ثالثا، نود أن نركز على أنه ابتداء من ٢٠ أيار/مايو، سيكون لمجلس الأمن دور مختلف يضطلع به في تحديد مسار تيمور الشرقية. ومن الآن فصاعدا، بالإضافة إلى التيموريين، بالطبع، ستضطلع بأكثر الأدوار نشاطا الوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والمانحون الثنائيون الذين قرروا تخصيص موارد للبلد الجديد. وسيكون التحدي الذي يواجه الجهات الفاعلة الجديدة هو أن تقدم لحكومة تيمور الشرقية إسهاما إنمائيا مستداما وحقيقيا ومنسجما ومنسقا ومتماسكا.

ونود أن نشيد على وجه الخصوص بالبلدان التي اضطلعت بدور أساسي في التاريخ الحديث لهذا البلد الجديد. وإني أشير، على سبيل المثال، إلى حكومتَي البرتغال وأستراليا، وحكومات أخرى كان لمشاركتها المباشرة أثر حاسم في إقامة الديمقراطية في تيمور الشرقية في ظروف آمنة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لحكومة إندونيسيا على إظهارها إرادة سياسية إيجابية في التعاون مع البرامج المتعلقة بأمن الحدود، والمساعدة الإنسانية وعودة اللاجئين.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام الذي انتهت مهمته، على إسهامه الممتاز للشعب التيموري وعلى إثباته أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون ناجحة عندما تتوفر الظروف الملائمة والإرادة السياسية الكافية. وأود أيضا أن أهنئ السيد كماليش شارما على تعيينه لقيادة البعثة الجديدة للدعم. وإننا جميعا نعرف قدراته الفكرية والمهنية، ولذا فإننا واثقون بأن إدارته ستكون ناجحة جدا.

السيد وليمسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد العنابي على إحاطته الإعلامية. وأرحب بالرئيس المنتخب غوسماو ورئيس الوزراء ألكاتيري، وبالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أود أن أهنئ السيد غوسماو على نصره الانتخابي وأن أهنئهما معا على جعل انتقال تيمور الشرقية إلى الديمقراطية والاستقلال نموذجا للسلام والأمل والنجاح.

إن أهم شيء الآن هو ترسيخ المكاسب وتفادي عدم الاستقرار في المرحلة المقبلة. ولهذه الأسباب، فإننا نؤيد

التوصيات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام ونترقب تأييد قرار ينشئ بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية قريبا، وقطعا قبل الاستقلال.

ولضمان ذلك، إني أشجع زملاءنا في تيمور الشرقية والأمم المتحدة على إكمال المذكرات التي ستحكم علاقات القيادة والتحكم بين حفظة السلام ورجال الشرطة التابعين للأمم المتحدة ونظرائهم من تيمور الشرقية ومؤسساتها. وندعم السعي إلى تحقيق أرفع مستوى من التنسيق والتعاون مع المحافظة على الصلاحيات الاعتيادية والامتيازات والحصانات. ونأمل أن تصبح الأمم المتحدة وتيمور الشرقية تبحثان عن سبل للإسراع بما هو مقترح من تخفيض وانتقال للسلطة لجعل تيمور الشرقية سيدة مصيرها في أقرب وقت ممكن مع التسليم بالحاجة إلى المضي بحكمة وتفادي عدم الاستقرار.

لقد اختار الأمين العام عنان زميلنا، الممثل الدائم للهند السيد شارما، ليكون الممثل الخاص الجديد للأمين العام عند إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وإننا نشجع قادة تيمور الشرقية على العمل بشكل وثيق معه ومع قيادة الأمم المتحدة بشأن قوات حفظ السلام والجانب السياسي المدني للخطة التنفيذية للبعثة الخلف.

ويتكلم تقرير الأمين بشكل محدد عن الاحتياجات اللازمة لتطوير قوة دفاع تيمور الشرقية ودائرة شرطة تيمور الشرقية. وقد وفرنا أفرادا ومدربين لقوة الدفاع ودائرة الشرطة، ونتوقع مواصلة تقديم تلك الخدمات بعد الاستقلال. وعلاوة على ذلك، بدأنا مؤخرا تنفيذ عقد للسوقيات يوفر دعما بالغ الأهمية لقوة الدفاع في لوسبالوس وميتينارو. ونود أن ننضم إلى الأمين العام في ملاحظة مدى أهمية تطوير هاتين المؤسستين لمستقبل تيمور الشرقية وفي حث مزيد من البلدان، التي كان لدى بعضها شيء من القيود قبل أن تصبح تيمور الشرقية مستقلة، على النظر في تقديم المساعدة لها.

والمعلومات التي قدمها الأمين العام عن بطء التقدم في القطاع القضائي تثير القلق. وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة كبيرة في ذلك المجال، ووافقنا على مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار أخرى لمشاريع تتعلق بمسألة العدالة/المساءلة وحدها للسنة الحالية. وبلغ إجمالي منحنا الموجهة إلى العدالة التي قدمناها إلى تيمور الشرقية منذ عام ١٩٩٩ أكثر من ١٣,٥ مليون دولار. ونشجع تيمور الشرقية على جعل التقدم في هذا القطاع البالغ الأهمية مسألة ذات أولوية.

ويقدم تقرير الأمين العام تفاصيل طيبة عن كيف أن بعثة الدعم وحكومة تيمور الشرقية ستنسقان مع المؤسسات الدولية المالية والمانحين الثنائيين. وقد ظللنا نؤمن دائما بأن الأمم المتحدة لا يمكن، بل و لا ينبغي لها، أن تكون الفاعل الوحيد في البلد. وإننا نشجع التنفيذ الفوري لآليات التنفيذ هذه والعناية التامة بها.

وعلى الصعيد الثنائي، تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية إقامة علاقات دبلوماسية مع تيمور الشرقية بعد الاستقلال مباشرة. وسنتكلم أكثر عن خططنا لتقديم المنح خلال مؤتمر ديلي المقبل. ولكني أود أن أؤكد للمجلس أن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة تجاه تيمور الشرقية. ومنذ عام ١٩٩٩ وحتى اليوم خصصنا حوالي ١٨٠ مليون دولار في مساعدات ثنائية لتيمور الشرقية، غير مساهماتنا في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وخصصنا أكثر من ٢٦ مليون دولار في مساعدة ثنائية لتيمور الشرقية في هذه السنة المالية، التي بدأت بالنسبة لنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وحتى بينما نحن نُعِدّ للموافقة على وجود الأمم المتحدة لفترة سنتين أخرى، فإن الولايات المتحدة لا تزال تعتقد أن التعريف الجيد للنجاح في تيمور الشرقية سيكون

عندما يغادر آخر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة البلد وتقف تيمور الشرقية المستقلة والمستقرة على قدميها بنفسها. وللوصول إلى هناك، ستحتاج الأمم المتحدة والتيموريون الشرقيون إلى العمل مع أوسع طائفة من المانحين الثنائيين والوكالات المهتمة ليضمنوا، بينما تتقلص التدابير فوق العادية، من التمويل إلى حفظ السلام، تدريجيا إلى لا شيء خلال سنتين، وجود آليات دعم أخرى مناسبة.

وقد حثثنا من قبل التيموريين الشرقيين على مساعدة هذه العملية بتفادي الصراع السياسي الداخلي، والتركيز على سلوك طريق ديمقراطي سلمي مؤدٍ إلى الأمام، وممارسة الصرامة المالية وفعالية البرمجة، والتقاط أكبر قدر مما يمكن أن يتعلموه من الأمم المتحدة والآخرين، وبسرعة، في وضع الأولويات الصحيحة. وسأكرر تلك الدعوات الحثيثة، لأن بجانبي قائدين هامين جدا في تيمور الشرقية. وسنواصل أيضا تشجيع الأمم المتحدة على التقيد بالجدول الزمني لخفض حجم وجودها الذي وضعته لنفسها، بحيث تنقل المسؤولية تدريجيا إلى مؤسسات تيمور الشرقية التي تتزايد قدراتها. وعندما نحقق ذلك يمكننا بالفعل أن نتحدث عن قصة نجاح للأمم المتحدة. وتتوقع الولايات المتحدة أن تشارك في احتفالات استقلال تيمور الشرقية.

لا يمكنني أن اختتم كلمتي اليوم بدون الإعراب، رسميا، عن تقدير الولايات المتحدة للعمل الممتاز الذي قام به السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وفريق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. من الملائم تماما أن نستمع اليوم إلى أصوات من تيمور الشرقية تتحدث عن المستقبل، إلا أن من الملائم بقدر مماثل أن نشيد بالممثل الخاص للأمين العام وأن نشكره على عمله المضني خلال فترة العامين والنصف الماضية.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الأمين العام في الترحيب هنا اليوم بالرئيس المنتخب زانانا غوسماو ورئيس الوزراء ماري ألكاتيري.

وكما قال كوفي عنان، نعيش اليوم لحظات مثيرة للعواطف. فالذين شاركوا، من بيننا، في قضية تيمور الشرقية طوال الأعوام الثلاثة الماضية - وهناك كثيرون حول هذه الطاولة اليوم - لا يسعهم إلا أن يشاهدوا بإعجاب التقدم الذي أحرزه شعب تيمور الشرقية. وأعتقد أننا ينبغي أن ننوه أيضا بإعجاب بالمساعدة التي أسهم بها المجتمع الدولي في إحراز هذا التقدم. وأنا على ثقة بأن السير جيريمي غرينستوك، الذي شارك في أول بعثة لمجلس الأمن إلى تيمور الشرقية، ولكنه في المملكة المتحدة اليوم، سيريد مني أن أكرر باسمه الإعراب عن هذه المشاعر.

لا يليق بهذه الجلسة أن تصبح مناسبة للبيانات الطويلة. وعلى أية حال، أؤيد البيان الذي ستدلي به أسبانيا لاحقا في المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي. إلا أن هناك بضع نقاط أود أن أعرضها.

أولا، من المهم أن يبقى المجتمع الدولي مشاركا في تيمور الشرقية لكي يدعم هذه الدولة اليافعة في المراحل المبكرة من الاستقلال. وسيتسم هذا الدعم بأهمية خاصة في قطاعات الدفاع والأمن والعدل. وتؤيد المملكة المتحدة بشدة توصية الأمين العام بإنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقديم الدعم لتيمور الشرقية لفترة مبدئية تمتد ١٢ شهرا. وسوف نعمم قريبا على أعضاء المجلس مشروع قرار يضع هذه التوصية، كما آمل، موضع النفاذ وبشكل عاجل.

إننا نرحب بتعيين السيد روغي ردريغيس وزير دولة لشؤون الدفاع. ونأمل أن يمهد هذا الطريق أمام التوقيع المبكر على اتفاق مركز القوات وأمام إبرام اتفاق في أقرب

وقت ممكن بشأن ترتيبات السلطة القيادية التي ستنشأ بعد الاستقلال. وهذه الترتيبات ينبغي بالطبع أن تتطابق مع الممارسة النموذجية للأمم المتحدة. ولقد أسعدني كثيرا الاستماع إلى رئيس الوزراء ألكاتيري وهو يعرب عن حرص حكومته على الانتهاء السريع جدا من هذا التفاوض.

ومن الحتمي أيضا أن تُتخذ قرارات سريعة لاستكمال عملية تمويل وتوظيف موظفين في المناصب المدنية الرئيسية المائة لبعثة المتابعة.

وسوف تؤدي لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة دورا حيويا في تيمور الشرقية المستقلة وستخفف الضغط عن الجهاز القضائي الرسمي. ولقد استمعنا بالفعل إلى الأمين العام المساعد، السيد العنابي، وهو يتحدث عن تلك الضغوط. وتعهدت المملكة المتحدة بدفع أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ دولار للجنة، لكن لدينا شواغل جادة بسبب الافتقار إلى التقدم حتى الآن، فمن الأهمية التعجيل بعمل اللجنة.

وسوف يستمر دعم المملكة المتحدة لتيمور الشرقية بعد الاستقلال. لقد تعهدنا بدفع ١٢ مليون جنيه إسترليني، أو حوالي ١٨ مليون دولار، لدعم تنفيذ خطة سليمة للتنمية الوطنية. ونتطلع إلى الحصول على تفاصيل خطة التنمية الوطنية في اجتماع المانحين في ديلي في ١٤ و ١٥ أيار/مايو. وسوف تُقدم أموال المملكة المتحدة بوصفها دعما للميزانية. وسيكون صرفها رهنا باستحداث آلية لإدارة الدعم الذي يقدمه المانحون للميزانية.

ولقد ذكّرنا الأمين العام بأهمية إقامة تيمور الشرقية المستقلة حديثا لعلاقات جيدة مع جيرانها والحفاظ عليها. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان عن عزم الرئيسة الإندونيسية ميغاواتي سوكارنوبورتي زيارة تيمور الشرقية لحضور احتفالات الاستقلال. وستكون هذه خطوة ذات أهمية رمزية نحو إقامة علاقة أكثر نضوجا بين البلدين.

أما المملكة المتحدة، فسيحضر الاحتفالات عنها في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو السيد بن برادشو، وزير شؤون جنوب شرقي آسيا بوزارة الخارجية. وسوف ترفع المملكة المتحدة مستوى بعثتها في ديلي إلى سفارة عقب الاستقلال.

لا يسعني أن أختتم كلمتي بدون عبارة شكر من القلب إلى سيرجيو دي ميلو على كل ما فعله بصفته الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية طوال العامين الماضيين. وإنه لنبأ طيب جدا أن السفير كماليش شارما، الذي كان عضوا مرموقا في مجموعة الممثلين الدائمين هنا، عُيِّن ممثلا خاصا جديدا لتيمور الشرقية. ونأمل أن يتم شغل منصب المنسق المقيم، الذي سيكون أيضا نائبا للممثل الخاص، في أقرب وقت ممكن من أجل السماح بنقل المسؤوليات من الفريق القديم إلى الفريق الجديد بسلاسة.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والسيد الهادي العنابي على عرضه للتقرير.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمشاركة الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء ألكاتيري في المناقشة. ويسعدنا أن يكونوا معنا اليوم.

وبلغاريا بوصفها بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي، تؤيد البيان الذي سيدلي به بعد لحظات ممثل أسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بضع ملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

باسم رئيس جمهورية بلغاريا، أود أن أهنئ بحرارة الرئيس المنتخب غوسماو على انتخابه أول رئيس لتيمور الشرقية. والانتخابات الرئاسية هذه مقدمة مبشرة بالخير للاستقلال الذي سيعلن في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ في ديلي. ولقد أسعد وفدي كثيرا الجو السلمي والشفاف الذي ساد

هذه الانتخابات. وتقدر بلغاريا كثيرا جهود وأنشطة الرئيس المنتخب غوسماو والقيادة السياسية لتيمور الشرقية الرامية إلى إرساء مبادئ وممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الحياة السياسية للبلد الفتِي.

وفي هذا الصدد، تشيد بلغاريا بالنتائج الممتازة للعمل الذي تؤديه إدارة الأمم المتحدة وتود أن تشكر الممثل الخاص ومدير الإدارة الانتقالية، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على عمله الرائع. ويرحب بلدي بمقترحات الأمين العام مواصلة تقديم دعم الأمم المتحدة في فترة ما بعد استقلال البلد.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى ضرورة حل مشكلتين لهما أهمية بالنسبة لاستقرار الدولة الجديدة والمنطقة برمتها. الأولى هي ضرورة التعجيل بعملية ترسيم الحدود. وسوف يسهم البدء في عملية ترسيم الحدود البرية في حل المشاكل المرتبطة بالأمن. وثانيا، أود من الأمم المتحدة أن تواصل العمل على عودة اللاجئين، بما في ذلك الفترة التي تعقب إعلان الاستقلال.

وتأمل بلغاريا في ألا تتراجع فجأة المساعدة الدولية المقدمة إلى تيمور الشرقية بعد إعلان الاستقلال. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تتوفر المساعدات بطريقة تسمح للبلاد بأن تطور اقتصادا قابلا للحياة وموارد دخلها الذاتي بغية أن يتمتع شعبها بمستوى عيش لائق.

إن إدماج البلاد في المجتمع الدولي، ولا سيما في الهياكل الاقتصادية والسياسية للمنطقة، يتصف بأهمية حاسمة. وفي هذا السياق، نرحب بالمشاورات الثلاثية التي جرت في شباط/فبراير بين الممثل الخاص للأمين العام، وإندونيسيا، وأستراليا، فضلا عن الاتفاقات التي تم توقيعها لتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة.

إن الإعلان المقبل عن استقلال تيمور سيكون إحدى قصص النجاح الكبرى لمنظمتنا وللمجتمع الدولي عموما. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة تمكنت من أن تكون نموذجا إيجابيا عن أنشطة المنظمة لحفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الدور الإيجابي الذي اضطلعت به أستراليا والبرتغال في تحقيق هذه النتيجة. ويسرنا أن السيدة ميغاواتي سوكارنوبوتري، رئيس إندونيسيا، ستحضر حفل إعلان الاستقلال. وهذا يبشر خيرا حيال إقامة علاقات ثنائية إيجابية بين البلدين.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): ليس من المألوف أن يحضر الأمين العام مثل هذه الاستعراضات المنتظمة لمسألة تيمور الشرقية؛ أعتقد أن وجوده هنا في وقت سابق من هذا الصباح كان دليلا قويا جدا على الدعم المتين الذي قدمه هو والأمم المتحدة لتيمور الشرقية – وهو دعم أوصلنا، بصراحة، إلى هذه الحالة السعيدة نسبيا التي نحن فيها اليوم.

ولعله ما من شيء يدل على ذلك أفضل من وجود السيد زانانا غوسماو والسيد ماري ألكاتيري في المجلس اليوم، ونحن نرحب بهما. ونتوجه بالشكر أيضا إليهما على بيانيهما الجريئين والمنيرين. ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد غوسماو شخصيا على نجاحه الساحق في الانتخابات التي جعلته أول رئيس لتيمور الشرقية المستقلة، ونحن نرحب بالتزام قادة تيمور الشرقية بالعمل معا. وثمة دليل واضح على ذلك هو الرسالة التي بعث بها السيد غوسماو والسيد ألكاتيري إلى رئيس مجلس الأمن يطلبان فيها من المجلس أن يأذن باستمرار وجود عملية لحفظ السلام في تيمور الشرقية. وينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب إيجابيا لتلك الرسالة، لأنه كما قال السيد غوسماو في وقت سابق، ''إن نجاحنا هو نجاح لكم''.

والأمم المتحدة، بمساعدتها لتيمور الشرقية، إنما في الواقع تساعد نفسها لأنها تعزز قصة نجاح رئيسية. والمؤسف أن الممثل الخاص للأمين العام، السيد سرجيو فييرا دي ميللو ليس موجودا هنا ليحظى بالإشادات التي وجهت إليه هذا الصباح والتي يستحقها تماما. فالنجاح لم يكن مضمونا عندما وصل السيد فييرا دي ميللو إلى تيمور الشرقية؛ بل في الواقع كان يواجه صعوبات جمة. وهذا يجعل نجاحه يحظى بتقدير أكبر. ونريد أيضا أن نشارك زملاءنا في تهنئة السفير كامليش شارما على تعيينه. إننا نلاحظ أنه رجل طويل جدا، ولديه سجل بارز في الخدمات العامة؛ لكني أعتقد أنه ينبغي له أن يعلم أن عليه أن يعمل بجهد عندما يتوجه إلى تيمور الشرقية.

ونريد أيضا أن نشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على عرض تقرير الأمين العام، وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة. لقد قدم الأمين العام مرة أخرى تقريرا ممتازا عن تيمور الشرقية يتضمن تحليلا مفيدا عن الحالة التي تجد تيمور الشرقية نفسها فيها قبل إعلان الاستقلال بتاريخ ٢٠ أيار/مايو.

إننا ندرك جميعا التقدم الذي أحرزته تيمور الشرقية في فترة العامين ونصف العام الماضية. فالأمين العام يذكر في الفقرة ٢ من تقريره الوارد في الوثيقة S/2002/432، أن تيمور الشرقية تنتقل

”من دمار واسع النطاق إلى إرساء أسس إدارة بلد جديد وإلى إصلاح البنية التحتية الأساسية التي يمكنها دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي“.

وفي الوقت نفسه، يبرز الأمين العام أيضا في الفقرة ٣ من تقريره أن

”هناك عددا من المسائل التي تمثل تحديات لأمن الدولة الجديدة واستقرارها على المديين القصير والطويل لم تحل بعد ولم يمكن حلها تماما بعد. وتتراوح هذه المسائل بين ترسيم الحدود وعودة اللاجئين وتنظيم النشاط التجاري في المنطقة الحدودية، وبين تعزيز الهياكل الحكومية الوليدة، بما في ذلك إنفاذ القانون والنظام القضائي، فضلا عن ترسيخ إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية“.

ويختتم الأمين العام كلامه بالقول

”لذلك يلزم أن يظل المجتمع الدولي مهتما بتيمور الشرقية لبعض الوقت بعد الاستقلال، لضمان الاستقلال ولدعم منجزات الإدارة الانتقالية“.

ويسرنا أنه هناك توافق قوي في الآراء داخل المجلس ومفاده أننا نحن أعضاء المجلس، ينبغي أن ندعم توصيات الأمين العام، وذلك يظهر بوضوح في جميع البيانات التي استمعنا إليها حتى الآن.

إن الصورة واضحة لنا جميعا. ففي حين أن تيمور الشرقية أحرزت تقدما كبيرا، لا يسعنا أن نقول من الآن إنها ستكون دولة أمة قابلة للحياة فورا لدى إعلان الاستقلال. ودروس التاريخ المستخلصة من العقود القليلة الماضية واضحة نسبيا: فالاستقلال، حتى ولو يأتي بعد كفاح مرير، قد يظل انتصارا سهلا نسبيا. والمؤسف أن النجاح بعد الاستقلال، نادر نسبيا.

لذلك هناك عمل كثير لا يزال يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام به لمساعدة تيمور الشرقية على الوقوف تماما على رجليها. وينبغي للأطراف التي ساعدت تيمور الشرقية على الوصول إلى ما وصلت إليه اليوم ألا تتخلى عن دورها المتمثل في مواصلة تقديم الدعم لقادة تيمور الشرقية وشعبها وهم يعملون على بناء دولة قابلة للحياة ومستدامة. وسيشمل ذلك، بطبيعة الحال، قيام الأمم

المتحدة بالإبقاء على عملية قوية لحفظ السلام بغية تعزيز وتوطيد الاستقرار في فترة ما بعد الاستقلال في تيمور الشرقية، فضلا عن وجود وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين وغيرهم لتوفير المساعدة من أجل بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لتيمور الشرقية.

والمخاطر الناجمة عن الانسحاب المبكر من تيمور الشرقية شديدة للغاية. فمن الممكن أن تتفكك تيمور الشرقية وأن تتبدد جميع إنجازاتها والاستثمارات التي استثمرها المجتمع الدولي. وهشاشة تيمور الشرقية ينبغي ألا يستهان بها. وحسبما يقول المثل، "درهم وقاية خير من قنطار علاج"؛ والوقاية بالتأكيد أقل تكلفة بكثير.

والسلم والاستقرار في تيمور الشرقية هامان أيضا بالنسبة للسلم والاستقرار في المنطقة بأسرها؛ فهما يرتبطان ارتباطا وثيقا. وكيفية معالجة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتيمور الشرقية ستترك أثرا على المنطقة بكاملها. فتيمور الشرقية القابلة للحياة والآمنة ستسهم في استقرار المنطقة، وستساعدها في جهودها الرامية إلى تعزيز وضعها بعد الاستقلال. والواضح أن المنطقة بأسرها لديها نصيب في نجاح تيمور الشرقية.

وقد ساق الأمين العام أيضاً في تقريره حججاً بالغة القوة وشديدة التفصيل دفاعاً عن الولاية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية التي تخلف الإدارة الحالية بعد الاستقلال، وحجم هذه البعثة وإعادة تشكيلها المقررة. وقد اختير أن يُطلق على البعثة المذكورة اسم يليق بها، وهو بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ومن الجدير بالذكر أن الأمين العام لم يكتف بالإبقاء على المقترحات التي جمعها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ لتأييد البعثة، بل أضاف أيضاً تفصيلات هامة إلى هيكلها الأساسي. وتبين التفصيلات الواردة في تقريره مدى الجهد المدقق الذي بذل في التخطيط للبعثة، وينبغي الإشادة بجميع من اشتركوا في ذلك وتهنئتهم.

ومن الصعب، إنصافاً للأمين العام، أن نرى كيف يمكن انتقاد مقترحاته لافتقارها إلى أي من التفاصيل الضرورية. فقد قدم لكل من مقترحاته فوق ما يكفي من التبرير. وما بقي هو أن يوافق مجلس الأمن بالإجماع على بعثة تقديم الدعم، بالشكل الذي اقترحه الأمين العام، حتى تقوم بتنفيذ الولاية والبرامج الرئيسية المطلوبة. ومجمل القول إنها بعثة تتألف في البداية من عنصر مدني يشمل فريقاً للدعم المدني له ١٠٠ وظيفة أساسية ووحدة للجرائم الخطيرة، وعنصر عسكري قوامه ٠٠٠ ٥ جندي وعنصر للشرطة المدنية قوامه ٢٥٠ ١ ضابطاً، ثم يجري تقليص حجمها تدريجياً على مدى فترة عامين وفقاً لنهج يستند إلى بلوغ علامات مرحلية معينة.

غير أن هناك نقطة أخرى واحدة نود أن نشدد عليها صباح اليوم. إذ ينبغي أن يستند تخفيض قوام بعثة تقديم الدعم إلى حقائق الحالة على أرض الواقع، لا أن يتم بشكل آلي وفقاً لجدول زمني مجرد. فليس في مقدورنا التنبؤ بالمستقبل ونحن جالسون هنا. وليس بوسعنا التنبؤ بما ستكون عليه الحالة في تيمور الشرقية أو المناطق المتاخمة لها بعد سنة من الآن. وعلينا أن نتسم في عملنا بالحساسية والمرونة إزاء مواصلة التزام الأمم المتحدة إزاء تيمور الشرقية.

ولا شك في أنه من الضروري أن يكون في تيمور الشرقية قدر كبير من الوجود الأمني للأمم المتحدة في أعقاب الاستقلال. ومع أن المناخ الأمني ماضٍ في التحسن في تيمور الشرقية، فالمخاطر الداخلية والخارجية ما زالت تتهددها. وبعد الاستقلال، ستكون تيمور الشرقية ديمقراطية وليدة، وهذا أمر طبيعي. ولذا يمكن بالفعل أن تنشأ المشاكل فيما

يتعلق بالقانون والنظام على الصعيد المحلي فضلاً عن الأمن الخارجي.

ولا تزال قوة دفاع تيمور الشرقية ودائرة شرطة تيمور الشرقية في طور البداية، وسيستغرق تشغيلهما بالكامل بعض الوقت بطبيعة الحال. بل ستستلزم هذه العملية وقتاً أطول إذا لم يتوفر الدعم المادي والمالي الدولي لإرسائها بصورة كاملة. ولذلك فإن العجلة في خفض قوام وجود الأمم المتحدة العسكري والمتعلق بالشرطة المدنية قد تشكل مجازفة خطيرة تهدد الاستقرار والأمن اللذين تحققا بسبب هذا الوجود على وجه التحديد. والواقع أنه ليس من البعيد عن التصور أن يكون من عقدوا العزم على إثارة المشاكل كامنين إلى أن تخفض الأمم المتحدة وجودها الأمني.

وتقليص قوام وجود الأمم المتحدة العسكري والمتعلق بالشرطة، استناداً إلى نقاط مرجعية واضحة، هو في حد ذاته النهج الوحيد الذي يصلح الأخذ به. ونحن نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يراعي بصفة خاصة النقطة المرجعية الهامة المتعلقة بترسيم الحدود ووضع نظام فعال لمراقبتها.

كذلك فإن المطلب المتمثل في توفير فريق للدعم المدني يتألف من ١٠٠ وظيفة أساسية ضمن العنصر المدني لعملية الأمم المتحدة التالية لحفظ السلام له مبررات قوية. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن هذه الوظائف الأساسية لها أهمية حاسمة فيما يتعلق بقدرة الحكومة على البقاء، وبتحقيق الاستقرار السياسي وتوفير الخدمات الأساسية. وننوه أيضاً بأن كلا من السيد غوسماو والسيد ألكاتيري في الرسالة التي وجهاها قد سلطا الضوء أيضاً على أهمية هذه الوظائف المدنية المائة.

والسنوات القليلة الأولى في عمر أي دولة هي فترة عصيبة. ومن ثم، فرغم وجوب توقف الأمم المتحدة عن القيام بدورها كإدارة انتقالية في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، من الأهمية بمكان أن تستمر في تقديم المساعدة الضرورية لكفالة استدامة المؤسسات الإدارية وإكمال المهام المطلوبة.

وما يجب على مجلس الأمن عمله في نهاية المطاف، هو منح موافقته الواضحة على توصيات الأمين العام المتعلقة بإنشاء بعثة تقديم الدعم، وهذا هو ما يتوجب علينا. وهذه فرصة تاريخية لكي يجدد المجلس تأكيد تعهده بجعل تيمور الشرقية قصة نجاح حقيقية. ونعلم جميعاً أن هذا يعني استمرار الوجود القوي للأمم المتحدة ومشاركتها في تيمور الشرقية فيما بعد الاستقلال.

وكثيراً ما توجه أسئلة عن قيمة إجراء مناقشات مفتوحة في هذه القاعة، من قبيل المناقشة التي نجريها اليوم. إلا أنه إذا أسفرت مناقشة اليوم عن مضاعفة التزام المجلس بكفالة نجاح تيمور الشرقية، فإني أقول إن المناقشة التي نجريها صباح اليوم هي حقاً عملية قيّمة للغاية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أنبّه المشاركين إلى أننا سنجتمع حتى الساعة ١٣/٠٠، ثم نعلق الجلسة. وسوف تستأنف هذه الجلسة بعد ذلك في بداية الأسبوع المقبل.

السيد أغيلوس سينسيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في أول ساعة من يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، سيترل علم الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ويرفع علم دولة جديدة بوصفها بلداً جديداً يحصل على استقلاله. وسيشكل ذلك الاحتفال تتويجاً لجهد خارق اضطلع به شعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي.

وكانت هذه تجربة ناجحة، ومصدراً لابتهاج الأمم المتحدة. وفي الأوقات الصعبة التي تواجه المجتمع الدولي الآن، حيث العنف والعناد والمعارضة التي لا ترحم تضع الأمم المتحدة أمام تحديات تاريخية تتوقف عليها مصداقيتها في أعين الرأي العام العالمي، تشكل تيمور الشرقية قصة نجاح تبعث

الحياة في الغايات والطموحات المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويود وفدي أن يعرب عن الترحيب بالرئيس المنتخب لتيمور الشرقية السيد زانانا غوسماو، وبرئيس الوزراء ماري ألكاتيري. ويود بلدي في معرض ذلك أن يثني على شعب تيمور الشرقية لمشاركته الواسعة النطاق في الانتخابات الرئاسية التي عقدت في ١٤ نيسان/أبريل الماضي، والتي شكلت المرحلة الأخيرة قبل إعلان الاستقلال، وللسلاسة التي تمت بها تلك الانتخابات. كما أود أن أعرب عن دعم بلدي للسلطات الجديدة في مباشرتها لجميع المهام التي تنتظرها.

لقد حفل الطريق الذي تم اجتيازه حتى الآن بالألم، وكان أحياناً مغطى بالدماء، ولكن جهودنا قد توجت بالنجاح في نهاية المطاف. وبالرغم من ذلك، فإن المهمة المتبقية أعظم شأناً، فهي تتمثل في تشييد دولة مستقلة تكون عضواً صالحاً في المجتمع الدولي. وما زال يتعين توطيد دعائم الإدارة العامة وتدريب الموظفين في الجهاز القضائي، من أجل كفالة العدالة وسيادة القانون لسكان تيمور الشرقية ومواطنيها. كما سيتعين تنظيم ملكية الأراضي، لأن هذا سيجعل النشاط الاقتصادي أسهل كثيراً، كما أنه سيجتذب الاستثمار الأجنبي اللازم لتعزيز التنمية الاجتماعية، وهو ما لا يقل أهمية عما سبق ذكره.

وإدماج المحاربين السابقين هو أيضاً عنصر هام. إذ يجب أن تيسّر لهم إمكانية التمتع ببرامج المساعدة العامة. ويعلق بلدي نفس الأهمية على عودة اللاجئين وتوطينهم، وتنظيم النشاط التجاري في المناطق الحدودية، واتفاقات النقل بين ديلي وأوكوسي وبين ديلي وجزيرة أتاورو، فضلاً عن وضع إطار للتعاون في مختلف الميادين. وهذا لصالح الصداقة بين تيمور الشرقية وغيرها من الشعوب.

ويود بلدي أن يعرب عن امتنانه لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للدور الهام الذي اضطلعت به طوال عملية تحقيق الاستقلال. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر والتقدير بوجه خاص إلى رئيس البعثة، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، للجهود التي بذلها كرئيس. ونتمنى له النجاح في مساعيه الجديدة.

إن إدراج عناصر الخدمة المدنية والشرطة والجيش في البعثة الجديدة التي سيجري تخفيضها عندما يتم تحقيق الأهداف والأغراض بشكل مناسب، يعبر عن الرؤية التي تم الإعراب عنها في العديد من المناسبات فيما يتعلق بتصميم استراتيجيات ملائمة للانسحاب، ويتضمن مفهوم الارتباط الإستراتيجي بين جميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والسلطات الجديدة لتيمور الشرقية. ولقد قلنا من قبل، إننا نؤيد الولاية والهياكل التي اقترحتها الأمانة العامة تأييدا تاما، بما في ذلك تقديم المساعدة لتيمور الشرقية بتوطيد الاستقرار في البلد وإمكانية نجاح إدارته العامة. ونؤيد أيضا تأييدا تاما إنشاء هيئة لإنفاذ القوانين تضطلع بأنشطتها بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما نؤيد المساهمات في صون الأمن الداخلي والخارجي. وهذه هي المهام الأساسية التي ستتولى أمرها قوة دفاع تيمور الشرقية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وأود بالمثل أن أرجو النجاح للرئيس الجديد لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، السيد كاماليش شرما، الذي تقودنا قدرته المشهود له بها إلى أن نثق ثقة كاملة بنجاح مهمته.

وأود أن أعرب لسلطات تيمور الشرقية المنتخبة حديثا، عن التزام المكسيك بمواصلة دعم الجهود الرامية إلى توطيد الدولة الجديدة. وقد عمل العديد من المكسيكيين مع اللجنة الانتخابية المستقلة لتدريب الموظفين. وتلك اللجنة

مستعدة الآن لتولي مسؤولية الانتخابات المقبلة. كما قدم معهد المكسيك الانتخابي الاتحادي بعض المساعدة المادية إلى العملية الانتخابية عن طريق الأمم المتحدة.

وستواصل المكسيك استكشاف طرق التعاون مع سلطات تيمور الشرقية وستؤيد جهود الأمم المتحدة. وإننا نتعهد بهذا الالتزام حتى يتسنى لتجربة بلدي في مختلف مجالات التنمية المساعدة على تحقيق تطلع سكان تيمور الشرقية إلى أن يكون لديهم بلد مستقل حر مزدهر. وسيحضر ممثل عن المكسيك اجتماع المانحين الذي سيعقد قريبا والذي سيكون فرصة ممتازة لتذكير المجتمع الدولي بضرورة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حدة الفقر وضمان الاستقلال وتقرير المصير في تيمور الشرقية. ونأمل أن نكون حاضرين يوم ٢٠ أيار/مايو للاحتفال بإعلان الاستقلال مع شعب تيمور الشرقية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): نضم صوتنا إلى من سبقونا في الترحيب الحار بالسيد غوسماو، الرئيس المنتخب لتيمور الشرقية، وكذلك بالسيد ألكاتيري، رئيس وزراء تيمور الشرقية. كما نشكر الأمين العام على بيانه وعلى تقريره المقدم عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية – هذا التقرير الذي يتميز بالشمول والتفصيل. ونتقدم أيضا بالشكر للسيد هادي العنابي على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها لنا صباح اليوم. وبالطبع، لا تفوتنا الإشادة بالجهود التي بذلها الممثل الخاص، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وفريقه وجميع العاملين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وبذات الوقت، اسمحوا لي أن أتوجه بالتهنئة الحارة للأخ السفير كاماليش شرما على اختياره لقيادة بعثة الدعم القادمة. وهو مشهود له بخبرته وكفاءته وحكمته. ونتمنى له النجاح في تحقيق الخير، كل الخير لشعب تيمور الشرقية.

إن النجاح الذي حققته الأمم المتحدة على طريق الوصول بتيمور الشرقية إلى حيث هي اليوم يجب ألا يمنعنا من الاعتراف بأن العمل لم ينته بعد. وأنه ما زال أمامنا درب طويل في تقديم كل الدعم والعون. وما زال هناك الكثير مما ينتظرنا. وفي هذا المجال، لا بد من الإشادة أيضا بالدور الذي قامت به اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من جهود طويلة طيلة الفترة الماضية للوصول إلى استقلال تيمور الشرقية.

ويرحب وفد بلادي بما ورد في التقرير الذي تقدم به الأمين العام عن التقدم المحرز في مجالات دعم الهيكل السياسي والمؤسسي للدولة الجديدة الناشئة والمتمثل باعتماد الدستور، وانتخاب أول رئيس للبلد وتسليم معظم المهام التنفيذية إلى أبناء تيمور الشرقية، وكذلك ضرورة بقاء المجتمع الدولي مهتما بتيمور الشرقية بعد الاستقلال لضمان الاستقرار ودعم منجزات الإدارة الانتقالية.

في الوقت الذي تجري فيه التحضيرات للاحتفال بيوم الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، ورفع علم تيمور الشرقية في هذا الحدث التاريخي وتولي الرئيس الجديد مهام منصبه، يجدر بنا القول إن تمتع تيمور الشرقية بالأمن والاستقرار يمكن أن يسهم في استقرار المنطقة وأمنها أيضا وأن يكمل الجهود التي تبذلها تلك المنطقة للسيطرة على المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجهها. وبالتالي فإن ترحيب الأمين العام ببدء مناقشات ثنائية وثلاثية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا وأستراليا يندرج في ذلك الإطار. وعليه، نعتقد بضرورة مواصلة هذا الحوار الوثيق بما يعزز الصداقة بين تلك الدول في المستقبل. وإننا نقدر تقديرا عاليا ما استمعنا إليه صباح اليوم حول مشاركة السيدة رئيسة جمهورية إندونيسيا الصديقة في هذه المناسبة، خاصة وأن مشاركتها ذات مغزى متميز.

إن وفـدي يدعـم خطـة البعثـة الخلـف وولايتــها ومبادئها وبرامجها العملية المقترحة في التقرير. أما فيما يتعلق بدور منظومة الأمـم المتحـدة بعـد الاسـتقلال، فإننـا نؤكـد ضرورة استمرار المساعدة الإنمائية وتقديم كل الدعم اللازم في السنوات الثـلاث الأولى بعـد الاسـتقلال، وذلـك بهـدف توفير الموارد اللازمة لإنشاء قوة الدفاع وقوة الشرطة للدفاع عن تيمور الشرقية بشكل كامل ولكفالة الاستقرار وتحقيق إمكانات التقدم.

في الختام، أود أن أشير إلى أن بـلادي تتشـرف بـأن تشارك في احتفالات ٢٠ أيـار/مـايو، يـوم اسـتقلال تيمـور الشرقية، بوفد يمثل حكومة الجمهوريـة العربيـة السـورية في هذه الاحتفالات التاريخية. ووفق الله شعب تيمور وحكومة تيمور الشرقية.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد هادي العنابي على بيانه الواضح والدقيق الذي يمدنا بسرد كامل للأعمال الممتازة التي اضطلعت بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تحت إدارة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. ونحن واثقون بأن السفير كماليش شارما، خلفه، الذي نعرفه جيدا، سيثبت أنـه جدير بهـذه المهمة.

وأود أن أرحب بالرئيس المنتخب غوسماو. ويشرفنا كل الشرف أنه اختار نيويورك أول مكان يذهـب إليـه في الخارج. واسـتقلال تيمـور الشـرقية - الـذي طـال انتظـاره واشتد التوق إليه - سيترك أسفا واحدا لدى المجلس، وهو أن سفير تيمور الشـرقية المقبـل سـيحل محـل زعمـاء تيمـور الشرقية الموجودين في هذه القاعة. ومع ذلك، فإن أبـواب قاعة المجلس ستظل دائما مفتوحة أمام زعماء تيمور الشرقية. وأود أن أرحب أيضا بالسيد مـاري ألكاتيري. إن حضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء جنبا إلى جنب اليوم أوضح دليل على توازن المؤسسات التيمورية.

إن الأسـلوب الممتـاز الـذي أجريـت بـه انتخابـات الرئاسة في ١٤ نيسان/أبريل، بمشاركة نسبة قياسية تجاوزت ٨٦ في المائـة مـن الأهـالي، أكـد النضـوج السياسـي الهـائل للديمقراطية الفتية في تيمور الشرقية. ويمكن لرئيس الجمهورية ورئيس الـوزراء أن يتنـاولا بثقـة الأولويـات العظمـى لتيمـور الشرقية المستقلة، وهـي المصالحـة الوطنيـة، وإدمـاج البلـد في بيئته الإقليمية والدولية، والتنمية الاقتصاديـة. وأتقـدم إليـها بأطيب تمنيات فرنسا.

سيدلي سـفير أسـبانيا فيمـا بعـد ببيـان بالنيابـة عـن الاتحاد الأوروبي. ونضم صوتنا تماما إلى بيانه. ولهذا سأقتصر في بياني على بعض التعليقات.

أولا، في ٢٠ أيـار/مـايو، سـتصبح تيمـور الشـرقية مستقلة وسينضم إلى الأمم المتحدة العضو الـ ١٩٠. ويا له من طريق طويل قطعناه في سنتين ونصف. وقد تمكنت الأمم المتحدة مـن التكيـف مـع هـذه الحالـة. واضطلعـت الأفرقـة العاملة في ديلي ونيويورك بمهمة جيدة. وإن توصيات الأمين العام تفي الآن بتوقعاتنا.

ثانيـا، عُرضـت علـى المجلس اسـتراتيجية خـروج حقيقية. وهذه الاسـتراتيجية سـتمكن مـن حشـد المسـاعدة الفعالة للدولة الجديدة. وهي تشتمل علـى جميـع العنـاصر: جدول زمني دقيق طيلة سنتين، ومراحل تصحبـها أهـداف يمكن قياسها، وتقسيم للاختصاصات بين بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية. ويمكن للأطـراف الأخـرى غـير المذكـورة في التقريـر أن تتقـدم بإسهاماتها أيضا. وأفكر، بصفة خاصة، بالمنظمات الإقليمية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومصرف التنمية الآسيوي.

ثالثا، ستدعم فرنسا تماما مشروع القرار الذي يتضمن كل هذه العناصر، والذي أعلن وفد المملكة المتحدة أنه سيقدمه قريبا. ولكننا نتوقع أيضا أن الأمور لن تتوقف عند هذا الحد. فيجب على الأمانة العامة أن تواصل تقييم الحالة مرحليا، وأن تدخل التعديلات الضرورية.

وعندما يعالج المجلس قضية تيمور الشرقية في المرة القادمة، ستكون تيمور الشرقية مستقلة. ويجدر بنا أن نعمل على هذا النجاح الجديد مع سلطات تيمور الشرقية. وسيرى المجتمع الدولي دوره يتغير تغيرا جذريا. فبدلا من مهمته السابقة في الحلول محل سلطات تيمور الشرقية، ستكون الحاجة أكبر لمساعدة تلك السلطات وسيتعاظم دور بعض الأطراف الأخرى أيضا. وسيكون من المفيد أن نناقشها في هذا الشأن. واقترح أن ندعو إلى مناقشتنا القادمة ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمناقشة قضية تيمور الشرقية كما فعلنا في الماضي.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام والرئيس المنتخب زانانا غوسماو والسيد العنابي والسيد ألكاتيري على بياناتهم التي أدلوا بها في المجلس هذا الصباح. وأود أيضا أن أهنئ السيد غوسماو على انتخابه أول رئيس جمهورية لتيمور الشرقية المستقلة، فضلا عن شعب تيمور الشرقية والأمم المتحدة على الأسلوب الممتاز الذي أجريت به انتخابات الرئاسة في وقت سابق من هذا الشهر. وهذه علامة تبشر بالخير على مستقبل تسوده الديمقراطية والاستقرار في تيمور الشرقية.

وتثني النرويج على الأمين العام لتقريره المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. فهو يتضمن توصيات بولاية واضحة يمكن تحقيقها للبعثة الخلف لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، كما يقدم استراتيجية للانسحاب مع علامات مرجعية للتقليص التدريجي للبعثة. ونرى أن هذا المثال مثال ممتاز على التخطيط للبعثة. وفضلا عن ذلك، قدمت عملية التخطيط الاستشارية وقوة عمل البعثة المتكاملة مساهمة واضحة للطابع الشمولي للتوصيات، بما فيها الدعوة إلى التنسيق لضمان الانتقال السلس صوب إطار متوسط الأمد وطويل الأمد للمساعدة الإنمائية.

وتؤيد النرويج الولاية والهيكل والجدول الزمني العام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى تيمور الشرقية، كما جاء في تقرير الأمين العام ونتفق تماما مع الرأي بأن وجود قوة لحفظ السلام ضروري إلى أن تكتسب الشرطة الوطنية والقوات المسلحة القدرة المطلوبة لإنفاذ القانون وضمان الأمن الداخلي والخارجي. ومما يُثلج صدرنا في نفس الوقت أن التقرير يشير إلى أن وجود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية سيخفض من المستوى الحالي، وأن التقرير يقدم جدولا معقولا لتخفيض الوجود الدولي مع سير نقل المسؤوليات إلى التيموريين الشرقيين. وسيتطلب الانتقال المستدام إلى إضفاء الصبغة التيمورية بفعالية على جميع المؤسسات العامة.

وما زال أكبر تحد تواجهه الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أن يجري في ظل الظروف الحالية إنشاء إدارة عامة تعمل بكفاءة. وهذا شرط مسبق رئيسي لاستقرار الدولة الجديدة في الأمد الطويل. ولهذا، يجب أن يجري التقليص المقترح على أساس تقييم متعمق للتحديات التي تواجهها الإدارة الوطنية والقدرات المتاحة لها في هذا المجال. وغني عن القول إنه يجب أن تجري التنقيحات بتعاون وثيق مع سلطات تيمور الشرقية. وأخيرا، فإن الحاجة إلى إيلاء الأولوية لتدريب الموظفين لملء الثغرات الكبيرة في هيئة موظفي الإدارة حاجة ملحة لن نغالي مهما قلنا في التشديد عليها.

العلاقات السلمية والبناء بين تيمور الشرقية وإندونيسيا حاسمة بالنسبة لاستقرار المنطقة وازدهارها.

ولذلك، فمما يسرنا أن العلاقات الثنائية بين الدولتين مستمرة في التحسن. وكان الاجتماع الثنائي في شباط/فبراير خطوة إيجابية في هذا الصدد. ورغم ذلك، لا تزال هناك قضايا ثنائية معلقة. ونود هنا أن نؤكد أهمية المفاوضات الجارية بشأن التعاون القضائي من أجل السماح بمحاكمة من يزعم بارتكابهم جرائم خطيرة في عام ١٩٩٩. ومن الأمور الملحة الأخرى استكمال ترسيم الحدود وتحقيق التطبيع في مناطق الحدود. ولهذا، نرحب بالشروع مؤخرا في عمليات المسح لترسيم الحدود.

ونشاطر الأمين العام تقييمه بأنه إلى جانب الدعم الذي ستقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية والوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، ستكون المساعدات الإنمائية الثنائية ذات أهمية أساسية بالنسبة لإقامة هياكل ومؤسسات حكومية مستدامة. وقد استضافت حكومتي اجتماع المانحين لتيمور الشرقية المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ونحن الآن على استعداد للوفاء بتعهداتنا بالمساعدة المستمرة، ونحث البلدان الأخرى على أن تفعل نفس الشيء. وتسهيلا للتعاون الإنمائي في المستقبل، تعتزم السيدة هيلدا جونسون، وزيرة التنمية الدولية النرويجية، توقيع مذكرة تفاهم خلال مؤتمر المانحين الذي سيعقد في ديلي في أيار/مايو.

العدالة والمصالحة والخضوع للمساءلة الفعالة عناصر أساسية للاستقرار طويل الأمد في تيمور الشرقية. وتعلق النرويج أهمية كبيرة على العمل الذي تقوم به وحدة الجرائم الخطيرة ولجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. وعليه، فإن حكومتي توفر كلا من الموارد البشرية والمالية لهاتين الهيئتين، ونؤيد اقتراح الأمين العام بإيلاء الجهود التي تبذل في القطاع القضائي أولوية متقدمة، بما في ذلك ما بعد الاستقلال. مع ذلك، فإن الافتقار إلى موظفين مؤهلين ما زال أمرا يبعث على القلق. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير قصيرة الأجل التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام لتخفيض تراكم القضايا في محكمة الاستئناف حاليا. ولكن، على المجتمع الدولي أن يعمل على المدى الطويل من أجل دعم بناء القدرات الذي تشتد إليه الحاجة في هذا القطاع.

أود أن أختتم بياني بتهنئة ممثل الأمين العام سيرجيو فييرا دي ميلو، وأن أعرب له عن تقدير النرويج للطريقة الممتازة التي أدار بها البعثة منذ عام ١٩٩٩. ونرحب أيضا بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد كاماليش شارما، ونتمنى له كل نجاح في مهامه. أخيرا، اسمحوا لي أن أثني على قيادة وشعب تيمور الشرقية للتقدم الهائل الذي تحقق حتى الآن وأن أؤكد لهما أن حكومتي ستواصل دعم جهودهما من أجل توطيد أسس دولة ديمقراطية مستقرة تعمل بشكل كامل.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): جلسة مجلس الأمن هذه تنعقد في لحظة ذات أهمية خاصة ومشجعة من تاريخ تيمور الشرقية. ويرحب وفدي على وجه الخصوص بحضور السيد كاي رالا زانانا غوسماو، الرئيس المنتخب لتيمور الشرقية، والسيد ماري ألكاتيري رئيس الوزراء، ونشكرهما على بيانيهما المشجعين عن التطورات الإيجابية للأوضاع في بلدهما.

السيد غوسماو يمثل ضمير تيمور الشرقية الجديدة، هذا الضمير الذي يتجسد في الكلمات الحكيمة التي قالها في أواخر عام ١٩٩٩:

> ”إنني أنادي بالحوار والمصالحة، بل والعفو حالما يقام العدل. وبعد عشر سنوات من الآن، يمكننا أن نقول: كان في الماضي“.

إن بلادي، غينيا، تنتظر بكل اهتمام وحماس نيل تيمور الشرقية استقلالها في ٢٠ أيار/مايو، وهو أيضا اليوم الذي سيتم فيه تنصيب السيد غوسماو. ووفدي على اقتناع

بأنه سيتذكر دوما هذه الكلمات التي اقتبستُها لتوي. ونتمنى له كل التوفيق في المهمة النبيلة والدقيقة التي تنتظره، ونؤكد له كل دعمنا.

إن استقلال تيمور الشرقية سيمثل حدثا تاريخيا وانتصارا كبيرا للأمم المتحدة، التي كان إسهامها حيويا طوال فترة الانتقال. ويود وفدي أن يثني ثناء مستحقا على جميع الذين ساهموا بجهود هائلة في تحقيق هذا النجاح. ونخص بالذكر السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وجميع موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والمسؤولين المحليين المنتخبين، وفي المقام الأول شعب تيمور الشرقية. كما أتقدم بالتهنئة إلى صديقنا، السفير كاماليش شارما، على تعيينه في منصب الممثل الخاص للأمين العام. ووفدي لا يخالجه أدنى شك في أن جهوده ستكلل بالنجاح، خاصة بما له من خبرة واسعة وخصال حميدة.

إن إنشاء الجمعية التأسيسية، واعتماد الدستور، وانتخاب السيد غوسماو، تتويجا لجهود أبناء تيمور الشرقية في كفاحهم من أجل الاستقلال، يمثل مرحلة حاسمة في عملية السلام وإرساء الديمقراطية وإعادة تعمير البلد.

إن وفدي يرحب بالتقدم المحرز في تيمور الشرقية. ولكن، بغية مواجهة التحديات التي ستصادف تيمور الشرقية في مسيرتها نحو الاستقرار والازدهار، لا بد لنا من التشديد على الملاحظات التالية. ينبغي التشجيع على التعاون فيما بين الهيئات القيادية. وينبغي تقديم الدعم لأعمال مجلس الوزراء في مجالات القضاء والأمن والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والدفاع. ولا بد من اتخاذ الترتيبات لتفادي التداخل بين لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة وفريق الاتصال المعني بالمصالحة والإعادة إلى الوطن في إطار إدارة شؤون اللاجئين. وعلى مختلف الأطراف التيمورية الشرقية والإندونيسية والأسترالية، إلى جانب الأمم المتحدة، أن تواصل الحوار بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ونشجع هذه الأطراف على الاضطلاع بمسؤولياتها بغية تيسير تنمية تيمور الشرقية واستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية – الاجتماعية لتيمور الشرقية، يرى وفدي أن المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف لا تزال ضرورية، مع التركيز بشكل خاص على التعليم والصحة. علاوة على ذلك، ينبغي دعم الهدفين المزدوجين اللذين حددتهما لجنة التخطيط – تشجيع النمو الاقتصادي القوي والحد من الفقر.

وفي هذا الصدد، نأمل أن يمثل اجتماع المانحين، الذي سيعقد في ديلي يومي ١٤ و١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، فرصة للاستجابة لتمويل خطة التنمية الوطنية، والإطار المالي متوسط الأجل والميزانية السنوية للعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. كما أن وفدي مقتنع بأن المجتمع الدولي سيظل مشاركا في تيمور الشرقية بعد الاستقلال بغية توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل. وفي هذا الصدد، نشجع فريقي التخطيط في ديلي ونيويورك على مواصلة التفكير، وندعم دور الأمم المتحدة كما ذكر في الفصل الثالث من تقرير الأمين العام.

ويرى وفدي أنه ينبغي أن يراعى في كل مشاريع الوكالات والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إيلاء أولوية متقدمة لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز المؤسسات ووضع سياسات متسقة. إلا أننا نرى أن تطور الأوضاع والتجربة المكتسبة في الميدان سيرشدان آراءنا بشكل أفضل بالنسبة إلى الإجراءات التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها بعد ذلك.

ويلاحظ وفدي مع الاهتمام أنه لن يتسنى مواصلة عمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلا بتوفير موارد مالية كافية. لذا، نأمل أن تولي الجمعية العامة اهتماما خاصا لهذه

المسألة إبان دراستها لاقتراح إنهاء عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه٢٠٠٢ إلى ٣٠حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

أخيرا، يؤيد وفدي تماما الملاحظات الوجيهة التي أوردها الأمين العام في تقريره. وعلى وجه التحديد، نقر إنشاء البعثة الخلف لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بوجود السيد زانانا غوسماو، الرئيس المنتخب لتيمور الشرقية هنا بين ظهرانينا اليوم. ويسرني أن أتقدم إليه بتهانينا. وهو بعد بضعة أسابيع، سيؤدي القسم بصفته رئيسا لتيمور الشرقية. وإني واثق بأنه سيظل يجسد أبيات [الشاعر الروماني] هوراس: ''إن البداية هي نصف النهاية؛ كن جريئا على التعلم. إبدأ''.

وأود أيضا أن أرحب بوجود السيد ماري ألكاتيري، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية ورئيس الأغلبية البرلمانية. وقد تعلمنا كثيرا من بيانه الهام.

إن جلستنا اليوم جلسة تاريخية بأكثر من وجه. فهي تتيح لنا الفرصة لنظهر للرأي العام الدولي قدرة مجلس الأمن على بناء وصون السلم والأمن. وأعمال مجلس الأمن والأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي بدأت في ظروف شاقة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ستحظى بنهاية سعيدة في ٢٠ أيار/مايو مع حلول استقلال تيمور الشرقية وأداء الرئيس غوسماو للقسم.

وإن نجاح اليوم ما كان ممكنا بدون فعالية وتفاني وتماسك العنصرين المدني والعسكري لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. وتعرب الكاميرون عن امتنانها القلبي وخالص تهانئها لجميع أفرادهما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشارك في الإشادة المخلصة بالسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية، على عمله ونجاحه الباهر. وأتمنى له الكثير من السعادة والنجاح في أنشطته الجديدة.

والنتائج التي أحرزت في تيمور الشرقية منذ ١٩٩٩، وعلى وجه الخصوص خلال الأشهر القليلة الماضية لها دلالة بليغة. وهي تشمل تعبئة مالية متعددة الأطراف بلغت أكثر من بليون دولار؛ وإحلال السلام في الإقليم؛ وانطلاق النشاط الاقتصادي من جديد؛ وإنشاء حكومة انتقالية؛ وأخيرا وليس آخرا، الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٤ نيسان/أبريل. وتلك كلها معالم تاريخية رئيسية تدل على بروز دولة جديدة على المسرح الدولي. وكل هذه الإنجازات يجب توطيدها. وكون التيموريين الآن أصبحوا أسياد مصيرهم ينبغي ألا يقود المجتمع الدولي إلى التخلي عن دوره في مساعدتهم.

وتقول الفقرة ٤ ذات الصلة الوثيقة جدا من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2002/80، جزئيا، إن:

> ''الهشاشة النسبية للدعائم السياسية لهذا البلد الجديد، وضآلة خبرته المهنية والإدارية، وانعدام آليات أمنية مستقلة قوية، وحداثة عهده بالتنمية الاقتصادية، كل ذلك يعني أن تيمور الشرقية ستظل بحاجة إلى مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي بعد الاستقلال بفترة طويلة، بهدف كفالة الاستقرار وتحقيق إمكانات التقدم التي تمت تهيئتها على مدى العامين الماضيين''.

وإن استقلال تيمور، وهو بعيد من أن يعني نهاية لالتزام الأمم المتحدة، يمثل بدلا من ذلك بداية مرحلة جديدة من تقديم المساعدة الكبيرة والمستمرة من قبل الأمم المتحدة

بغية ضمان المحافظة على النتائج في الأمد الطويل. ولذا فإن الكاميرون تشكر الأمين العام على بيانه وعلى الجودة العالية لتقريره. ووفد الكاميرون يؤيد تماما إنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، بما في ذلك تبعاتها المالية، وتؤيد التوصيات الأخرى الواردة في التقرير. ومما يسر النفس أن الأمم المتحدة ستبقي لها بعثة في تيمور بعد ٢٠ أيار/مايو.

وأهنئ صديقي وزميلي السفير كماليش شارما على تعيين الأمين العام له ليخلف السيد فييرا دي ميلو. ومن الواضح تماما أن السيد شارما، كرجل ذي خبرة عظيمة، ويقظة وقدرة على الإقناع وبالتالي ذو قيمة إنسانية كبيرة، سيتمكن من تقديم كل الدعم الواجب للتيموريين الشرقيين ومساعدتهم على إقناع جماعة المانحين - التي له فيها، من حسن الطالع، أصدقاء كثيرون - بمواصلة وزيادة وتعزيز مساعدتها المالية والتقنية لذلك البلد الفتي.

وآمل أن يواصل أصدقاؤنا في تيمور الشرقية الأخذ في الحسبان لمهمة بلدهم النبيلة من خلال روح الحوار والانفتاح والتسامح والإدارة المشتركة التي أظهروها بوضوح خلال الأسابيع الأخيرة، بما حاز على رضا الجميع. وأتمنى لهم كل الخير.

وختاما، أكرر الإعراب عن سعادة بلدي الكبيرة وهو يشاهد اقتراب استقلال تيمور الشرقية في ٢٠ أيار/مايو. وذلك اليوم هو أيضا اليوم الوطني للكاميرون. وفي هذه السنة سيحتفل بلدانا في ٢٠ أيار/مايو؛ وابتداء من ٢٠٠٢؛ سيظهر بلدانا في كل سنة حماسهما الوطني في نفس اليوم. وفي ترقب ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، تؤكد الكاميرون - وهي تنتظر بفارغ الصبر استقبال تيمور الشرقية في أسرة الأمم المتحدة الكبيرة - للسيد غوسماو على عزمها على التمتع بعلاقات تقوم على الثقة والتعاون الوثيق مع بلده.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني ترحيبا حارا بالرئيس المنتخب زانانا غوسماو ورئيس الوزراء ماري الكاتيري في نيويورك ليشاركا في جلستنا اليوم. ونشكرهما على بيانيهما.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على بيانه والأمين العام المساعد العنابي على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير الأمين العام.

وشأننا شأن زملائنا الآخرين، نهنئ بحرارة السيد غوسماو على انتخابه أول رئيس منتخب لتيمور الشرقية بأغلبية ساحقة في الاقتراع الذي أجري في ١٤ نيسان/أبريل. وإن النجاح في إجراء الانتخابات كان معلما بارزا في تقدم تيمور الشرقية نحو الاستقلال ودليلا حيا على أن شعب تيمور الشرقية قد أخذ مصيره بيديه. ونتمنى لشعب تيمور الشرقية كل نجاح تحت قيادة زانانا غوسماو والحكومة التيمورية الشرقية في التغلب على الصعوبات التي تواجهه حتى تتمكن تيمور الشرقية حديثة المولد من الدخول في الطريق المؤدي إلى الاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة.

وبوصف تيمور الشرقية دولة فتية، فإنها ستواجه تحديات متعددة على أصعدة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فترة زمنية طويلة، حتى بعد استقلالها. وهي ستحتاج إلى الاهتمام والمساعدة المستمرين من جانب المجتمع الدولي. ولذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الإبقاء على مستوى معين من الوجود في تيمور الشرقية. وهذا الآن هو الرأي الجماعي السائد بين أعضاء المجلس.

في ظل تطور الحالة في تيمور الشرقية، اقترح الأمين العام إنشاء بعثة للأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى تيمور الشرقية بوصفها آلية تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبيّن باستفاضة تفاصيل ولايتها وهيكلها. ولقد حدد

للبعثة خطة لتنفيذ الولاية، وحدد على وجه التخصيص ثلاث مهام رئيسية لهذه الآلية. ووضع أيضا استراتيجية خروج واضحة جدا. وتم التركيز على تعزيز بناء القدرات في تيمور الشرقية، بغية مساعدة تيمور الشرقية على الشروع في بناء الدولة في أقرب وقت ممكن في مجالات الإدارة والعدل والأمن. إن الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام أفكار جيدة وتفي بالاحتياجات العاجلة لتيمور ما بعد الاستقلال. ونحن نوافق على اقتراحه، ونأمل أن يعتمد المجلس مشروع قرار مناسب في أسرع وقت ممكن لكي نضمن أن تتمكن البعثة الخلف من مباشرة أعمالها في الوقت المناسب.

وبمناسبة الحديث عن بعثة تقديم الدعم نود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا العميقين للإدارة الانتقالية على الإسهام الرائع الذي قدمته لاستقلال تيمور الشرقية. ونود بصفة خاصة أن نشكر الممثل الخاص دي ميلو على قيادته المتميزة وجلده. إن تجربة حفظ السلام وبناء السلام التي كونتها الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية ستكون رصيدا قيما للأمم المتحدة. ونحن نرحب بالتكليف الجديد للسفير شارما، ونتمنى له النجاح.

لقد كان الشعب الصيني ودودا على الدوام مع شعب تيمور الشرقية. وسوف يشارك وفد رفيع المستوى برئاسة وزير خارجية الصين، تانغ جياسوان، في احتفالات استقلال تيمور الشرقية من أجل مشاطرة شعب تيمور الشرقية أفراحه. وتود الصين أن تقيم علاقات طبيعية فيما بين الدولتين مع تيمور الشرقية وأن تطورها، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

في عملية استقلال تيمور الشرقية قدمت الصين المساعدة، بقدر ما تسمح إمكانياتها، بما في ذلك التبرعات المادية وتدريب الموظفين الإداريين. وكما أشير إليه في تقرير الأمين العام، سيكون من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة لتيمور الشرقية حتى بعد استقلالها. وسوف تواصل الحكومة الصينية بتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة، وإلى جانب بقية المجتمع الدولي، العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في تيمور الشرقية.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام ورئيس الجمهورية المنتخب غوسماو ورئيس الوزراء ألكاتيري على بياناتهم الهامة صباح اليوم. وتهنئ أيرلندا الرئيس المنتخب تهنئة حارة على انتخابه. كذلك نود أن نهنئ شعب تيمور الشرقية على الطريقة التي بنى بها مؤسساته الديمقراطية وكيانه وروحه.

كما أود أن أضم صوتي إلى الزملاء الآخرين في الإعراب عن خالص الشكر للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، على العمل الاستثنائي الذي يوشك على استكماله. ونرحب بقرار تعيين السفير شارما بوصفه الممثل الخاص القادم لتيمور الشرقية، ونتطلع إلى العمل معه. كما أن أيرلندا ممتنة للأمين العام المساعد السيد العنابي على عرضه الشامل لتقرير الأمين العام صباح اليوم.

تؤيد أيرلندا بالكامل البيان الذي سيدلي به بعد لحظات ممثل اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

بعد أسابيع قليلة ستصبح تيمور الشرقية دولة مستقلة. وستكون هذه مناسبة سعيدة حقا لأصدقاء تيمور الشرقية في كل أنحاء العالم، بما في ذلك بلدي. إن مبدأ تقرير المصير مبدأ نوليه أهمية كبرى. وهذا الأمر، مقرونا بالتأييد القوي في أيرلندا لشعب تيمور الشرقية، كفل متابعة التطورات التي تحدث هناك عن كثب في بلدي منذ سنوات عديدة.

المهمة الرئيسية التي نواجهها اليوم هي النظر في تقرير الأمين العام الأخير عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونحن بحاجة، على وجه الخصوص، لأن نصب اهتمامنا على خطة البعثة الخلف، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لتيمور الشرقية. ويرحب وفدي بحقيقة أن نهج الأمين العام تجاه مشاركة الأمم المتحدة القادمة في تيمور الشرقية يظل نهجا متسقا تماما مع المقترحات القوية التي عرضها لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونحن نرى أن الأمين العام يبرر هذه المقترحات تبريرا جيدا في آخر تقرير له. ونتفق على أن الوجود المستمر للأمم المتحدة ينبغي أن يكون قويا.

التقرير واضح في إبرازه احتياجات تيمور الشرقية في مجال الإدارة العامة والأمن الداخلي وإنفاذ القانون والأمن الخارجي ومراقبة الحدود. ويوجد تحد هائل في مجال بناء القدرات - بناء مؤسسات الدولة من نقطة الأساس الأولي فما فوق - وهو ما لا يمكن مواجهته إلا بدعم دولي قوي مستدام.

أيرلندا، في هذا الصدد، راضية بصفة عامة عن الجدول الزمني المرحلي لبعثة الأمم المتحدة الخلف. وليست هذه المناسبة للدخول في التفاصيل. ولكن الجدول الزمني يقر بأن الكثير من العمل ما زال مطلوبا، ونحن نرى أنه ينص على إجراء تقييمات مدروسة على طول الطريق. كما أننا نرى أن المجلس، في نهجه تجاه وجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال، ينبغي أن يتوخى بالغ الحيطة والحذر وأن يظهر قدرا كبيرا من الصبر.

إن تطوير علاقة تيمور الشرقية بإندونيسيا يكتسي أهمية كبرى لتيمور الشرقية لا سيما لرفاهها الاقتصادي. ونود أن نرى كلا البلدين يعملان على تحسين الروابط وحل القضايا الثنائية العالقة، بما في ذلك ترسيم الحدود والتعاون في ضمان مثول المسؤولين عن الجرائم الخطيرة أمام العدالة. ولقد رحبت أيرلندا بالخطوات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا بتقديم مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية إلى المحاكمة. ولكن لا يسعنا إلا أن نردد أسف الأمين العام من أنه لم يتم توسيع نطاق السلطة القضائية لمحكمة حقوق الإنسان المخصصة لكي تشمل قضايا عديدة كبيرة وقعت في عام ١٩٩٩.

والأمر الذي يكتسب أيضا أهمية هو ضرورة معالجة شعب تيمور الشرقية للخلافات الداخلية التي وصلت إلى الذروة أثناء أحداث العنف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وإنشاء لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة كان خطوة إيجابية جدا في هذا السياق، بالرغم من أنها ستحتاج إلى دعم مالي وموظفين إذا أريد لها أن تترك تأثيرا كبيرا.

إننا نتابع بإعجاب كبير التقدم الذي يحرزه شعب تيمور الشرقية نحو الاستقلال. ويعطي آخر تقرير للأمين العام إحساسا قويا بحالات التقدم الحقيقي التي يتم تحقيقها. ولكن لا بد من مراعاة أن العديد من الاختبارات الصعبة ما زالت تنتظرنا. تيمور الشرقية هي أحد أقل البلدان نموا في المنطقة. وهي تحتاج إلى دعم، كما أكد رئيس الجمهورية المنتخب صباح اليوم، ولا بد أن تتلقى ذلك الدعم.

وأيرلندا، في هذا الصدد، واحدة ممن يشاركون فعلا في مجموعة من برامج التعاون الإنمائي في تيمور الشرقية. ولقد كان هذا هو الحال منذ عام ١٩٩٩، وفي العام الماضي فتحنا مكتب تمثيل لنا في ديلي. وأثبتت لنا تجربتنا هناك أن المعونة الثنائية حاسمة لمستقبل التنمية في تيمور الشرقية. وإن برنامج المعونة الإنمائية في أيرلندا حدد تيمور الشرقية بوصفها أولوية من أولويات نشاط التعمير والإصلاح. ويستهدف هذا التعاون تخفيف حدة العواقب المادية للصراع الأخير

والإسهام في تلبية الاحتياجات الفورية للتنمية السياسية وبناء القدرات المؤسسية، مع المساعدة أيضا في تهيئة الظروف اللازمة لانخراط ملائم وطويل الأجل لوكالة المعونة الأيرلندية هناك.

وفي الوقت الذي نقترب فيه من استقلال تيمور الشرقية، ينبغي لنا اليوم أن نتحدث أيضا قليلا، كما فعل آخرون، عن الدور المشرف الذي أدته الأمم المتحدة. والعمل الرائع الذي اضطلع به موظفو الأمم المتحدة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وقبله، إضافة إلى تصميم شعب تيمور الشرقية، أوصلنا إلى النقطة التي تمكّن الأمين العام من أن يقترح الآن التحرك نحو مرحلة جديدة. واليوم، إذن، هو الوقت المناسب لنشيد إشادة حارة بجميع الذين شاركوا على مدى سنوات في الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة.

وأريد أيضا أن أعرب عن امتنان سلطات بلادي للأمم المتحدة والدول الأعضاء على التعازي التي تلقيناها عقب وفاة الجندي بيتر فلاثارتا مؤخرا في تيمور الشرقية وهو من أفراد الفرقة الأيرلندية في بعثة الأمم المتحدة. فالخسارة المأساوية تذكّرنا بالمخاطر التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في خدمة الأمم المتحدة.

وستظل أيرلندا تقدم دعمها إلى تيمور الشرقية على صعيد ثنائي وعن طريق المنظمات المتعددة الجنسية التي سنصبح كلانا عضوين فيها قريبا. وقبل ذلك، نود أن نؤكد من جديد تأييدنا لملاحظات وتوصيات الأمين العام القاضية بمواصلة انخراط الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونعتقد ونأمل أن المجلس سيحذو حذونا. وبعملنا هذا، يمكننا أن نتيح الفرصة للرئيس المنتخب والوزير الأول كي يتركا هنا اليوم وهما على ثقة بأن المجتمع الدولي سيواصل الوقوف إلى جانب تيمور الشرقية وشعبها وتقديم الدعم لهما.

الرئيس (تكلم بالروسية): لن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي. ويحدوني الأمل في أن يتفهمني تماما أصدقاؤنا التيموريون الشرقيون. إنني أؤيد كامل التأييد جميع الكلمات الطيبة الموجهة إليهم هنا وجميع كلمات الامتنان للأمين العام، وهادي العنابي، وسرجيو فييرا دي ميلو، وكامليش شارما.

وأؤيد كذلك التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام والتي أعرب عنها أيضا أعضاء المجلس. ونحن على استعداد للعمل بنشاط على تنفيذ تلك التوصيات بغية اعتماد مشروع قرار يتعلق بالبعثة الجديدة كي يتسنى للأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم إلى تيمور الشرقية عقب استقلالها.

ونظرا لتأخر الوقت وللالتزامات التي لا أستطيع إلغاءها، أود أن أقترح ما يلي. على ضوء الطلبات التي تقدم بها بعض أعضاء المجلس الواردة أسماؤهم في قائمتي، وعلى ضوء أن فخامة زانانا غوسماو عليه أن يغادر القاعة قريبا جدا، أقترح أن يبدي بضعة تعليقات. وعندما ينتهي من كلامه علي أن أغادر القاعة. فإن كان أعضاء المجلس يوافقون، عندئذ بإمكان الوكيل كونوزين أن يواصل رئاسة الجلسة حتى الساعة ١٣/٣٠.

أعطي الكلمة لرئيس تيمور الشرقية المنتخب، السيد غوسماو.

السيد غوسماو (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن شعب تيمور الشرقية، نود أن نشكر الأعضاء على نصائحهم وتوصياتهم والتهاني الواردة في بياناتهم.

أكرر للأعضاء أن نجاحنا هو نجاح لهم وسيكون نجاحا لهم. ونحن سنظل نعتمد اعتمادا كبيرا على دعم المجلس، ونؤكد له على أننا ملتزمون ببذل قصارى جهدنا من أجل بناء دولة ديمقراطية في تيمور الشرقية. وأشكر

أعضاء المجلس شكرا جزيلا على تأييدهم وكلماهم الطيبة. وأقول مجددا أننا سنعمل معا.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيكاس دا كوستا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، وإلى الأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة جدا.

إن رئاسة الاتحاد الأوروبي ستدلي ببيان بعد بياني بشأن الحالة في تيمور الشرقية. واسمحوا لي أن أضيف بعض الملاحظات بالنيابة عن بلدي بالذات.

أود أن أستغل هذه الفرصة لأوجه تحية خاصة جدا إلى الرئيس المنتخب زانانا غوسماو. فنحن معتادون على رؤية ضيوف بارزين يجلسون في تلك المقاعد، البعض منهم يتصف بأهمية تاريخية في حياة بلدانهم. وبصفتي سفيرا للبرتغال، لعل أعضاء المجلس يدركون كم أنا مسرور لرؤيتي اليوم الرئيس الجديد الذي انتخب بصورة ديمقراطية رئيسا لإقليم طالما كانت بلادي تريد أن تراه حرا ومستقلا.

إن الرئيس زانانا غوسماو، والوزير الأول ماري الكاتيري، هما الصوتان الشرعيان للشعب الشجاع الذي تود حكومتي أن تكيل له المديح وأن تقدم له التحية. إن زيارتهما إلى نيويورك، عشية استقلال تيمور الشرقية، لإشادة بإسهام الأمم المتحدة في قضية بلادهما. وإنها أيضا فرصة جديدة للاستماع إلى آرائهما الهامة بشأن الحالة الراهنة في الإقليم.

ولعل المرة المقبلة التي سيجتمع فيها مجلس الأمن بشأن تيمور الشرقية ستكون للموافقة على ولاية بعثة الأمم المتحدة في البلاد بعد الاستقلال. ونحن نتوقع جدا أن تضمن هذه الولاية الظروف الضرورية للوفاء بالالتزامات التي تعهدها المجتمع الدولي إزاء الحالة في تيمور الشرقية.

واليوم يبدو وكأنه الوقت الصحيح للتطلع إلى الوراء وإجراء تقييم موجز للعمل الذي قامت به الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حتى الآن ليس لصالح التاريخ، وإنما لاستنتاج بعض الدروس من أجل المستقبل. وأعتقد أنني لست بحاجة إلى الدخول في التفاصيل حيث أن معظم الحقائق معروفة لنا جميعا. وطوال السنوات الأخيرة، قدم الأمين العام جردا كاملا ليس عن جهود الأمم المتحدة وإنجازاتها فحسب، وإنما أيضا عن الخطوات الضرورية التي يتعين اتخاذها من أجل كفالة انتقال تيمور الشرقية السلس إلى الاستقلال. والتيموريون أنفسهم خاطبوا هذا المجلس في عدة مناسبات وعرضوا خبراتهم وتوقعاتهم. وندرك جميعا أن تيمور الشرقية هي اليوم في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه قبل ثلاث سنوات، وأن معظم ذلك التحسن مرده إلى جهود الأمم المتحدة.

ومن السهل أن نقرأ في تقارير الأمين العام كم هو عدد المدارس التي أعيد بناؤها، وعدد الطرقات التي أعيد تعبيدها، وعدد الموظفين المدنيين الذين أعيد توظيفهم، وأن نسلم بذلك. ومن السهل أن ننظر إلى ذلك نظرة استخفاف، بدون أن ندرك كم يعني هذا الأمر لتيمور الشرقية وكم كان صعبا تحقيقه – وأريد أن أؤكد على هذا الأمر – وكم صعبا سيكون الحفاظ عليه.

وتسمية دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حتى الآن بالدور الناجح، هي ملاحظة تافهة بالفعل – لأن النجاح لم يتحقق بدون أخطاء أو فجوات، ومع ذلك، فإنه نجاح واضح. ونحن نقول دوما إننا ينبغي أن نكون متنبهين حيال عدم إيجاد حالة في المستقبل قد تتعرض فيها جميع هذه الجهود للخطر والضياع.

وأريد أن أغتنم هذه المناسبة لأؤكد مجددا تقدير البرتغال للعمل الممتاز الذي قام به الممثلون الخاصون للأمين العام طوال هذه العملية برمتها، بدءا من السفير جشميد ماركر وأيان مارتن، وصولا إلى سيرجيو فييرا دي ميلو. فبفضل تفانيهم ومهاراتهم تمكنت الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها في تيمور الشرقية. لقد فعلوا ذلك في أوقات مختلفة، ولكن دوما في ظل ظروف حرجة.

إن تعيين زميلي وصديقي السفير كامليش شارما مؤخرا، بصفته الممثل الخاص للأمين العام لفترة ما بعد الاستقلال يوفر لي الضمانة بأنه سيكمل العمل بالمقدرة ذاتها. فسيكون لدى الأمين العام دبلوماسي بارز ورائع، ورجل يتصف بحسن النوايا وبخبرة غير اعتيادية لتمثيله وليكون صورة وصوت المجتمع الدولي في تيمور الشرقية. ونحن نتمنى له كل الخير، وأريد أن أؤكد له كامل تعاوننا معه في المهمة الصعبة جدا التي يضطلع بها.

إن قضية تيمور الشرقية اكتسبت دعم المجتمع الدولي على نحو مؤلم جدا. وإنني على ثقة بأن المجلس يوافق معي على أن التيموريين أثبتوا لنا أن ذلك الدعم كان مستحقا لهم تماما. وكل من تابع العملية يدرك أننا أمام شعب يتصف بقدر هائل من الشجاعة والتسامح، ولديه قادة ذوو رؤية والتزام بارزين.

وأرى أن بوسعنا أن تعتبر العملية الديمقراطية في تيمور الشرقية عملية نموذجية. ولم تكن الانتخابات الرئاسية في ١٤ نيسان/أبريل سوى مثال آخر على ذلك. بيد أن الديمقراطية الجديدة ليست مجرد مسألة مؤسسات جديدة. فالأمر يتعلق أيضاً بالقدرة على مواجهة الصراعات والخلافات السياسية الداخلية وإدارة الفترات العصيبة بحكمة، رغم الافتقار إلى الموارد وبالنظر إلى التوقعات الكثيرة. و إذا أريد لها أن تؤتي ثمارها، فسيتطلب الأمر تعديلاً في أسلوب التفكير وأوضاعاً مادية ملائمة على أساس مستدام.

ذلك أن الديمقراطية وإن صعبت إقامتها، فأشد صعوبة من ذلك الحفاظ عليها وتعزيزها. ولهذا السبب نرى أنه لا بد من مواصلة تقديم الحماية والدعم للمؤسسات الناشئة في تيمور الشرقية، التي أنشئت تحت مسؤولية الأمم المتحدة، ولا يلزم تقديمها لمدة أطول مما ينبغي، بل للمدة التي نحتاجها حتى نستطيع القول بأن عمل المجتمع الدولي ومنظمته الرئيسية هناك قد أُنجز.

فالأمم المتحدة مسؤولة، بالتضافر مع المجتمع الدولي، عن الحفاظ على وجود دولي كأي في تيمور الشرقية، وعن دعمها بعد الاستقلال. وترحب البرتغال بتقرير الأمين العام ، وتؤيد ما جاء به من توصيات بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وأرى أنه يجدر التنويه بالكيفية المنتظمة التي تقرر بها هذا الوجود. فمنذ نحو عام وضعت الخطوط العامة لمفهوم جرى بعد ذلك تطويره إلى ما نراه اليوم أمامنا، وهو دليل تفصيلي واضح ومعقول لفترة السنتين المقبلة. ونرحب بأن هذا الدليل التفصيلي يوفر نهجاً مستنداً إلى مراحل، يركز على أهداف محددة وعلى تقييمات ميدانية.

وفيما يتعلق بالجوانب الأمنية، لعلي أبرز الحاجة إلى تطوير المؤسسات التيمورية الشرقية وتعزيزها. فقوات الشرطة والقوات العسكرية الجيدة التدريب التي تحترم حقوق الإنسان والإشراف المدني ليست فقط شرطاً لاستدامة الاستقلال الحقيقي وإنما أيضاً لضمان الديمقراطية وسيادة القانون. وبما أن قوة الشرطة والقوة العسكرية التابعتين للأمم المتحدة ستكون لهما مهام تنفيذية فضلاً عن المهام التدريبية، سيكون من الأهمية بمكان الوضوح في تحديد الترتيبات التي توجه العلاقة بينهما وبين القوات التيمورية، وعلى وجه

التحديد آليات القيادة والسيطرة. ونشجع الجهود الجاري بذلها لوضع اللمسات الختامية على هذه الترتيبات قبل الاستقلال.

ولا ينبغي أن يخدعنا هدوء الحالة وامتناع أي حوادث أمنية متعلقة بنشاط الميليشيات من تيمور الغربية في الآونة الأخيرة ويدخلا في روعنا أنه لا توجد مخاطر على الإطلاق بالنسبة للأمن والاستقرار في تيمور الشرقية. فلدينا اعتقاد راسخ بأن الحالة الراهنة هي نتاج لوجود قوة حفظ سلام قادرة تابعة للأمم المتحدة وما لها من تأثير رادع خلال ثلاثة أعوام من عملها تقريباً.

وبعد ٢٠ أيار/مايو، ستأخذ الأضواء الدولية في الخفوت فوق تيمور الشرقية. وبمجرد أن تصبح الحالة في البلد الجديد عادية في نظر المجتمع الدولي، سيميل المجلس، كما هو مفهوم تماماً، في ضم ملف تيمور الشرقية إلى سجلاته المحفوظة. ولكن ماذا سيحدث إذا لم تسر الأمور على ما يرام، إذا ثبت أن الجهود التي يبذلها قائد تيمور الشرقية، وحتى مع الدعم المتبقي من المجتمع الدولي، غير كافية لمواجهة الأعمال التي يقوم بها من قد يهمهم الإخلال بأوضاع الحياة الطبيعية في هذا الإقليم؟ وكم من الوقت سيلزم هذا المجلس ليعود إلى التدخل بمسار عمل ملموس لمواجهة تلك الأعمال؟ ولماذا نجازف بالتعرض لهذا الخطر، مع ما ينطوي عليه من تكاليف مالية وسياسية هائلة في المستقبل؟ إن ذلك سيشكل في الوقت ذاته مجازفة بتقويض المصداقية التي كسبتها الأمم المتحدة طيلة السنوات الأخيرة.

ولا نطلب إلى المجلس أن ينظر في إنشاء دولة تابعة، أو إدارة تعتمد على المساعدة الدائمة. بل نطلبه فقد أن يُضطلع بالإلغاء التدريجي للقوات العسكرية والأمنية على أساس تقييم واضح للمخاطر الملموسة، لا على أساس المخاطر التي تظهر في ظل الظروف الراهنة. وبصفة خاصة، نرى ألا يجرى تقييم نهائي تترتب عليه عواقب عملية بالنسبة للقدرة الموجودة على أرض الواقع بدون أن تؤخذ في الحسبان تجربة الشهور الأولى بعد الاستقلال.

ولست أقصد محاولة الاستعانة بأشباح وهمية أو إيجاد تهديدات مصطنعة. فنحن معشر الدبلوماسيين بطبيعتنا نحب أن نكون متفائلين على الدوام، ولكننا نريد أيضاً أن تكون لدينا أسباب دائمة لكي نظل هكذا. ولهذا السبب أريد أن يعرف المجلس أن حكومتي تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ثمة مخاطر أمنية محتملة هامة يلزم مراعاتها بشكل كامل، لا فيما يتعلق بالبعد الخارجي فحسب، بل بصفة متزايدة على الجبهة الداخلية.

ولا أريد أن أسبب الانزعاج أو أن أبدو متشائماً، ولكن يجب أن أوجه اهتمام هذا المجلس إلى التهديدات المحتملة القائمة في المجتمع التيموري والتي ستشكل للحكومة الجديدة تحدياً خطيراً للغاية. فهذا مجتمع لا يزال يفتقر إلى فرص للجيل الجديد، وتميل فيه قطاعات هامة من المقاومة السابقة والإدارة السابقة إلى الشعور بأنها مستبعدة من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة، ويمكن فيه لموجة جديدة من اللاجئين أن تفجّر مشكلة اجتماعية هائلة، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار بالنسبة للأمن العام.

إضافة إلى ذلك، سيتعين على الحكومة الجديدة أن تعالج الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتقليص وجود المجتمع الدولي. ومن الواضح أنه سيتعين أن يتناقص ثقل الوجود الدولي شيئاً فشيئاً في الاقتصاد المحلي وأن يكيف التيموريون حياتهم وفقاً لهذا الواقع الجديد. ولكن من الضروري التسليم بأن هذا سيشكل للحكومة الجديدة تحديات كبيرة إضافية. ولن يعرف مدى تلك التحديات تماماً حتى تنقضي فترة من الزمن بعد الاستقلال.

وفيما يتعلق بالمكون المدني في بعثة تقديم الدعم، أود أن أبرز مرة أخرى أهمية إدراج فريق الدعم المدني فيه. ولست بحاجة إلى تكرار الأهمية الكبرى التي نعلقها على هذه الوظائف الأساسية لكفالة عدم تعرض منجزات الإدارة العامة للخطر. ونرحب أيضاً بالعزم على إضافة مكتب لحقوق الإنسان فضلاً عن وحدة للجرائم الخطيرة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وقد أفَضت في الكلام أمام هذا المجلس في الماضي فيما للعدالة والنظام القضائي من أهمية جوهرية في تيمور الشرقية. ولا أعتزم لذلك أن أستغرق المزيد من وقتكم في هذا الصدد.

وقبل أن أختتم، أود أن أعرب عن تقدير البرتغال للعمل الذي أنجزته المؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة حتى الآن في تيمور الشرقية في مجالات خبرتها المختلفة. ونرى أن الجهود المشتركة التي تبذلها هذه المؤسسات، والأمانة العامة ، والمنظمات غير الحكومية، والمانحون الثنائيون، لا تقتصر أهميتها الحيوية على إنجاز ولاية الأمم المتحدة بنجاح، بل تمتد أيضاً إلى الانتقال السلس إلى إطار عادي للتطور. ونرحب في هذا الصدد بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن الآلية التي أقيمت للتنسيق فيما بين هذه الجهات الفاعلة على اختلافها.

بعد أقل من شهر ستحصل تيمور الشرقية على استقلالها. وسنكون جميعاً ممثَلين في الاحتفالات التي ستقام في ديلي لنحتفل مع التيموريين بتلك اللحظة الهامة والتاريخية. وأرى أن التيموريين سيرون في ذلك الوجود بادرة على استمرار التزام المجتمع الدولي ودعمه، وبالأخص الأمم المتحدة، بمستقبل إقليمهم وبلدهم. ولعلنا لا نخذلهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها لهذا البيان.

وأود أولاً أن اعرب عن ترحيبي بالرئيس المنتخب لتيمور الشرقية، السيد زانانا غوسماو، وبرئيس الوزراء السيد ماري ألكاتيري. ويبرهن حضورهما بيننا اليوم في هذه القاعة على التزام شعب تيمور الشرقية الديمقراطي وعلى إنجازه الرائع في التقدم صوب الاستقلال والمصالحة.

ونزجي تهنئة حارة للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على سجله البارز بوصفه رئيساً لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ونثق في استمرار تقديمه لخدماته للأمم المتحدة. كما يعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بقرار الأمين العام تعيين السيد كاماليش شارما ممثلاً خاصاً له في تيمور الشرقية. ونثق في أنه سيكون رئيساً ممتازاً للبعثة التي ستخلف الإدارة الانتقالية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالانتخابات السلمية التي جرت في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ والتي انتخب فيها السيد غوسماو رئيسا بأغلبية ساحقة والتي اشترك فيها عدد هائل من الناخبين. ومرة أخرى، أبدى شعب تيمور الشرقية نضجا سياسيا عظيما، وأعطى مثالا كاملا للبلد الذي اختار الديمقراطية طريقا وحيدا نحو التقدم والازدهار. ونود أن نشكر اللجنة الانتخابية المستقلة لتنظيم هذا الانتخاب الناجح وأن نبرز الدور الهام جدا الذي اضطلع به الموظفون التيموريون الشرقيون.

وإننا نلاحظ بارتياح أن الرئيس زانانا غوسماو أعلن أن أهدافه الرئيسية ستتمثل في المصالحة الوطنية وإقامة العلاقات الدولية وتحقيق التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بكل حرارة بتوقيع الدستور، الذي سيبدأ سريانه يوم الاستقلال. ونحن متأكدون بأنه سيوفر لشعب تيمور الشرقية الأساس اللازم للاستقرار والديمقراطية والحرية والعدالة والأمن.

أثناء الاحتفالات المقررة للابتهاج بيوم استقلال تيمور الشرقية، ستمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل يليق بالترحيب الواجب بانضمام دولة جديدة إلى مجتمع الأمم الدولي.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بكل قوة الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وفي دعم السلطات بعد الاستقلال على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره. ونظرا لأن السلام هو الشرط المسبق الرئيسي لتطوير الديمقراطية في تيمور الشرقية، فمن الجوهري أن يكون خروج قوة حفظ السلام بشكل تدريجي مع إيلاء الاعتبار الواجب للحالة الأمنية على الأرض. ونتفق مع الأمين العام بأن بعثة الأمم المتحدة الجديدة يجب أن توفر الاستقرار وإمكانية النجاح للإدارة العامة الناشئة في تيمور الشرقية، وأن تساعد على إنشاء هيئات لإنفاذ القوانين تعمل وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتساهم في صون الأمن الخارجي والداخلي.

ونود في هذا السياق، أن نشيد بالأمين العام على تقريره الممتاز الذي يعتمد بطريقة مترابطة على تقاريره السابقة ويتضمن وصفا مفصلا لبعثة الأمم المتحدة الخلف المقترحة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة للدعم في تيمور الشرقية على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

وسيعتمد عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ومستقبل تيمور الشرقية على السواء على الموارد المتاحة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاقتراح القاضي بإدماج فريق الدعم المدني ووحدة الجرائم الخطيرة في العنصر المدني للبعثة، حتى يتسنى تمويلهما عن طريق الاشتراكات المقررة.

خلال سنتين ونصفين فقط انتقلت تيمور الشرقية من الخراب إلى إنشاء المؤسسات اللازمة لبلد جديد والهياكل الأساسية الرئيسية اللازمة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي. وقبل الاستقلال بأقل من شهر، تتولى المؤسسات الجديدة عددا من الوظائف والمسؤوليات في مجالات مثل الإدارة العامة والأمن والشؤون الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فإنها مازالت بحاجة إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي. ويعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن الاستعداد لمواصلة مساعدة تيمور الشرقية على طريق التنمية المستدامة ويحث المجتمع الدولي على دعمها.

وبدون تحقيق الأمن الداخلي والخارجي، لن يكتب النجاح لتيمور الشرقية كدولة مستقلة. ويفهم الاتحاد الأوروبي ضرورة كفالة تزويد مؤسسات الشرطة والجيش بالمعدات والتدريب بشكل كاف. وإننا نشيد بالعمل الذي أنجزته الأمم المتحدة بالفعل، بالتعاون مع بعض المانحين، في إنشاء هذه المؤسسات ونحيط علما بقلق الأمين العام من أنه ستكون هناك حاجة بعد الاستقلال إلى المزيد من التدريب ودعم المانحين لضمان أن تكون قوات الأمن جاهزة للعمل تماما بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

ونحيط علما بالموقف الإيجابي الوارد في التقرير فيما يتعلق بالنقص التدريجي في أنشطة الميليشيات، مع أن هذه وظيفة تنطوي على عوامل مختلفة مثل الحل الناجح لمشكلة اللاجئين والتوصل إلى اتفاق مع إندونيسيا بشأن ترسيم الحدود المشتركة ونجاح عملية المصالحة وإعادة الإدماج.

بعد شهور من التقدم البطيء، أصبحت عودة اللاجئين الأخيرة مشجعة. ويعبّر هذا الأمر عن الثقة في الوضع الراهن والتفاؤل في المستقبل. ونأمل أن يتوطد هذا

الاتجاه. ومن المهم لتحقيق هـذا الهـدف، التوصـل إلى حـل عاجل وعادل لمشكلة إعادة الاستيطان إما في تيمور الشرقية أو إندونيسيا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود حكومة إندونيسيا لحل هـذه المسـألة، أي قرارهـا بدفـع المعاشـات التقاعديـة للموظفين السابقين في الخدمة المدنية والشرطة وأفراد قواها المسلحة في تيمور الشرقية حتى يـوم الاسـتقلال. ونـأمل أن تبـدأ تلـك الدفعـات قبـل الاسـتقلال. ونشـجع إندونيسـيا والمجتمع الدولي على مواصلة دعم النداء الموحد لصالح لاجئي تيمور الشرقية.

ويحث الاتحاد الأوروبي إندونيسيا، وكذلـك تيمـور الشرقية، على حل المسائل المعلقة بين البلدين، بما في ذلـك التعاون القضائي وإنشاء نظام جديد للحدود.

ويشـجع الاتحـاد الأوروبي حكومـة تيمـور الشـرقية المقبلة بقوة على احترام حقوق الإنسـان ومواصلـة تحسـين حالـة حقـوق الإنسـان وكذلـك كفالـة أن تكـون جميـع التشريعات في المستقبل منسجمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونرحب في هذا الصدد، بالجهود الرامية إلى تعزيز الجهاز القضائي لتيمور الشرقية، بما في ذلك وحدة الجرائم الخطيرة، حتى تصبح العدالة وسيادة القانون حقيقة واقعة في تيمور الشرقية.

ونرحـب بـالخطوات الهامـة الـتي اتخذها حكومـة إندونيسـيا لإحالـة مرتكـبي الانتـهاكات الجسـيمة لحقـوق الإنسان في تيمور الشرقية إلى القضاء، إلا أننا نشاطر الأمين العام أسفه لأن اختصاص المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان لم يوسع بحيث يشمل جميع المقاطعات والفترة من كـانون الثـاني/ينـاير إلى تشـرين الأول/أكتوبـر ١٩٩٩. وسـيواصل المجتمع الدولي متابعة التطورات في هذا الميدان في إندونيسيا عن كثب.

ومع اقتراب يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، فإننا نقترب مـن الـترحيب بتيمـور الشـرقية دولـة عضـواً جديـداً بـالأمم المتحدة. فمنـذ ثـلاث سـنوات كـان اسمـها مرادفـا للصـراع والمعاناة الإنسانية. ويعتبر هذا النجاح ثمرة للتصميم الشجاع لشـعب تيمـور الشـرقية، ولالـتزام المجتمـع الـدولي السـخي والرغبة في تحقيق السلام من خلال الحوار والمصالحة. فلنأمل بأن يتحقق هذا المثال بشكل كامل هناك وأن يتبع في المناطق المنكوبة الأخرى من العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قـائمتي ممثـل أسـتراليا. أدعـوه إلى شـغل مقعـد علـى طاولـة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): كـانت ملاحظاتي المحضرة تدعوني في الفقرة الأولى إلى التنويه بوجود السيد زانانا غوسماو والسيد ماري ألكاتيري في قاعة المجلس، إلا أن الترتيبـات المخصصـة اليـوم لغـير الأعضـاء للكـلام لا تسمح لي لسوء الحظ بأن أبدأ ملاحظاتي على هذا النحو. ويتعين علي أن أقول إن هـذا مخيب للآمـال بالنسبة لبلـدي، خاصـة نظـرا للمسـاهمة الـتي قدمناهـا فيمـا يتعلـق بتيمـور الشرقية، ولأننا نحصل على ما أعتبره أقل من الفرصة الملائمة للمشـاركة في مناقشـة مجلـس الأمـن بشـأن تيمـور الشـرقية. وآسف لإبداء تلك الملاحظة، لكنني آسف بالفعل لأن تنظيم عمل المجلس اليوم أدى إلى هذه النتيجة.

كـانت الانتخابـات الرئاسـية الناجحـة في تيمـور الشـرقية في ١٤ نيسـان/أبريـل خطـوة رئيسـية في المراحـل النهائية لانتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. ويعتبر نظرنـا في مسألة تيمور الشرقية في مجلس الأمن اليـوم، والقـرارات التي سيتخذها أعضاء المجلس في الأسابيع القادمة، من العناصر الحاسمة الأخرى في هذه العملية. فهذه القرارات سيكون لها تأثير مباشر وهام على الدور المسـتمر الـذي سـيضطلع بـه

المجتمع الدولي في تيمور الشرقية وعلى مستقبل الدولة الجديدة في الأجل الطويل.

وأشكر الأمين العام لحضوره صباح اليوم، وأشكر صديقي الأمين العام المساعد العنابي بوجه خاص على الإحاطة الإعلامية الشاملة حول تقرير الأمين العام. إن التقرير يبين المدى الذي وصل إليه انتقال تيمور الشرقية. ورغم أن هناك الكثير مما يجب عمله، فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بنت أساسا سليما لدولة مستقلة ديمقراطية وناجحة وفعالة.

ويعود ذلك بقدر كبير إلى الإسهام الضخم والقيم والدؤوب الذي قدمه السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أتقدم إليه شخصيا وإلى جميع أعضاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بشكر استراليا على تفانيهم في إرساء أساس العمل من أجل تيمور الشرقية المستقلة مستقبلا.

وإذ ينتقل تقرير الأمين العام إلى المستقبل، فإنه يؤكد أن عددا من العناصر الجوهرية في الدولة الجديدة لتيمور الشرقية ستظل هشة عند الاستقلال. وسيتعرض التقدم المحرز للخطر دون استمرار الوجود والالتزام الدوليين.

وقد عرض علينا الأمين العام خطة شاملة وعملية ومسؤولة لبعثة للأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. وهذه الخطة، التي تؤيدها استراليا تأييدا كاملا، ستتيح، إذا نفذت بعناية، أفضل فرصة ممكنة لتيمور الشرقية المستقلة التي تتمتع بالاستقرار والديمقراطية والفعالية.

وتؤيد استراليا توصيات الأمين العام من أجل بعثة خلف تغطي العناصر الرئيسية الأربعة، حفظ السلام والشرطة المدنية ومجموعة دعم مدنية ومكتب الممثل الخاص للأمين العام، وتمول من الأنصبة المقررة. ونؤيد أيضا استراتيجية الأمين العام الواضحة للخروج، التي تتوخى التقليص التدريجي لجميع العناصر الجوهرية خلال فترة عامين، مع تحقيق معالم واضحة.

وفيما يتعلق بعناصر أمن البعثة الجديدة – وهذه نقطة أردت أن أؤكدها على نحو خاص اليوم في ظروف أكثر شمولا، كما قلت، عن تلك التي أجد نفسي أتكلم في ظلها – فإننا نقدر نصيحة الأمين العام بأن المناقشات جارية – لوضع اللمسات الأخيرة على خطة لقيادة ومراقبة قوات الأمن في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ونؤيد بقوة استمرار العمل البناء لتطوير هذه الترتيبات بأكبر قدر ممكن من التفصيل الدقيق. ونعتقد أن من الجوهري أيضا بالنسبة لاستمرار الثقة الدولية في تيمور الشرقية أن تطبق هذه الترتيبات وفقا للإجراءات النموذجية للأمم المتحدة وأن تتحلى الحكومة الجديدة بروح تعاونية سامية عندما تنخرط في هذا المجال الإداري الحساس بصفة خاصة. وإن لم تفعل ذلك، فإنها تجازف مجازفة كبيرة بتقويض الدعم الدولي للدولة الوليدة.

ويجب ألا تعمل البعثة الخلف في تيمور الشرقية بمعزل عن الجهود الدولية الأعم لمساعدة تيمور الشرقية. ولهذا، نرحب بوصف الأمين العام للعلاقة بين البعثة الخلف ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع، من صناديق وبرامج، وخطة التنمية الوطنية لحكومة تيمور الشرقية. وسيرسي هذا النهج المنسق الأسس لانتقال تيمور الشرقية في نهاية المطاف إلى حالة تنمية طبيعية، مع الوفاء بالاحتياجات الطويلة الأمد عن طريق وكالات الأمم المتحدة وغيرها من مساعدات المانحين.

ولن يعتمد تحقيق هذا الهدف على التمويل المقرر طيلة فترة البعثة الخلف فحسب، بل أيضا على الدعم الطويل الأمد المستدام الذي يقدمه المجتمع الدولي. واستراليا، بدورها، ستسهم إسهاما كبيرا. فبالإضافة إلى نصيبنا من الأنصبة المقررة، أنفقنا ١,٤ مليار دولار استرالي على

إسهامنا العسكري من تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، والتزمنا بمبلغ ١٥٠ مليون دولار (استرالي) لأربع سنوات ابتداء من تموز/يوليه ٢٠٠٠ للمساعدة على التعمير والتنمية في تيمور الشرقية.

وسيكون الدعم الدولي المستمر جوهريا لحماية الاستثمارات الضخمة التي جرت حتى الآن ولتعزيز التنمية الطويلة الأجل في تيمور الشرقية. وفضلا عن ذلك، وكما ذكر الأمين العام في تقريره، سيتسنى التعجيل بتحقيق إنجازات كبيرة حاسمة أثناء العامين القادمين إذا قدم المانحون الدعم القوي، وبخاصة في المجالات الحيوية المتعلقة بإنشاء مرافق الحدود والجمارك، وتمويل وتجهيز الشرطة والمؤسسات العسكرية، وإقامة نظام كاف للعدالة. وكلما زاد الدعم الذي يقدمه المانحون الدوليون لهذه الخطوات الرئيسية، زادت السرعة التي يمكن للبعثة الخلف أن تحقق بها تلك الإنجازات الكبيرة، وزادت الكفاءة التي يمكن بها تخفيض حجم وجود الأمم المتحدة. وستواصل استراليا الاضطلاع بدورها، ثنائيا ومن خلال الأمم المتحدة على حد سواء، بغية دعم انتقال تيمور الشرقية وتنميتها في المستقبل. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذونا.

توصيات الأمين العام بالنسبة للبعثة الخلف تقدم التفاصيل والتخطيط الاستراتيجي المطلوبين لتمكين الانتقال الفعال من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى فترة ما بعد الاستقلال، ونحث مجلس الأمن على استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات سليمة بشأن ولاية قوية وشاملة للبعثة الخلف التي سترشد خطى تيمور الشرقية خلال السنتين الأوليين من الاستقلال.

ولدينا جميع مقومات قصة نجاح للأمم المتحدة. ومجلس الأمن قادر على أن يزيد إلى أقصى حد فرص توفير مستقبل حيوي مستقر لتيمور الشرقية ولشعبها. ولا يسعنا أن ندع هذه الفرص تضيع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكر المجلس بأن الصيغة التي اختيرت لجلسة مجلس الأمن هذه جرى اعتمادها بناء على طلب ملح من عدد من الوفود.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان، الذي سيكون المتكلم الأخير في هذه الجلسة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أعرب عن خيبة أملي إزاء الأسلوب الذي جرى به ترتيب هذه الجلسة. ومن المخيب للأمل جدا أننا رغم كوننا أحد المساهمين الرئيسيين، نجد نفسنا نتكلم في غياب رئيس الجمهورية المقبل وغيره. وأرجو أن تنظروا في ذلك مرة أخرى، السيد الرئيس، رغم أني لا أود أن أكرس وقتا أكثر من اللازم لهذا الأمر.

أولا، أود، باسم حكومة اليابان، أن أهنئ السيد زانانا غوسماو على انتخابه مؤخرا أول رئيس لجمهورية تيمور الشرقية المستقلة. وأود أن أشيد أيضا بالسيد ماري ألكاتيري، الذي يشغل منصب رئيس وزراء الحكومة الانتقالية لتيمور الشرقية والذي سيستمر بعد الاستقلال في الاضطلاع بواجبات هامة لبناء الدولة في تيمور الشرقية. وأود، فضلا عن ذلك، أن أتقدم بتهانئنا مرة أخرى على انتخابات الرئاسة الناجحة التي أجريت في تيمور الشرقية في ١٤ نيسان/أبريل. والمجتمع الدولي، بما فيه فريق المراقبة الذي أرسلته حكومة اليابان، قيّم الانتخابات بأنها أجريت بأسلوب حر ونزيه. ونجاح هذه الانتخابات الرئاسية بعد انتخابات الجمعية التأسيسية، التي أجريت في آب/أغسطس من العام الماضي، دليل آخر على الالتزام الصارم بالديمقراطية من جانب شعب تيمور الشرقية.

لقد أعرب جونيتشيرو كويزومي، رئيس الوزراء، في رسالة التهنئة التي بعث بها إلى رئيس الجمهورية المنتخب غوسماو، عن الأمل في أن يعالج السيد غوسماو، بالتعاضد مع حكومة تيمور الشرقية وشعبها، المهام المطلوبة لبناء دولة

تعتمد على نفسها. وأعرب رئيس الوزراء كويزومي أيضا عن نية حكومة اليابان مواصلة تزويد تيمور الشرقية بأكبر قدر ممكن من الدعم.

إن رئيس الوزراء كويزومي سيزور تيمور الشرقية يوم الاثنين القادم. وتستهدف هذه الزيارة الإعراب مباشرة لزعماء تيمور الشرقية ولشعبها عن تهانئ الشعب الياباني وعزمه على تقديم المساعدة لتيمور الشرقية. ويتطلع رئيس الوزراء إلى مقابلة السيد غوسماو والسيد ألكاتيري في ديلي وإلى مناقشتهما بشأن مستقبل تيمور الشرقية، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ.

وتبذل حكومة اليابان جهودا للاضطلاع بدور رائد بين صفوف المجتمع الدولي دعما لتيمور الشرقية. والواقع أن اليابان أكبر مانح بالنسبة للإنفاق الفعلي. فقد سبق لحكومة اليابان أن قدمت ١٢٠ مليون دولار للتعمير والتنمية، فضلا عن المساعدة الإنسانية، على أساس تعهدنا بتقديم ١٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لهذا الغرض، وهذا تعهد قطعناه في أول مؤتمر للمانحين استضفناه في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وفضلا عن ذلك، تم إيفاد فريق هندسي مكون من ٦٨٠ فردا، يتضمن عضوات بالقوات اليابانية للدفاع الذاتي، إلى تيمور الشرقية هذا الشهر وبدأ يشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيشارك أعضاء الفريق في بناء وإصلاح الطرق والجسور، التي تسهم بدورها في تعمير تيمور الشرقية وتحقيق التنمية فيها.

ما أنجزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قصة نجاح يجدر بالأمم المتحدة أن تفخر بها. ومهما قلنا لن نبالغ في أهمية الدور الذي اضطلعت به الإدارة طيلة السنتين والنصف الماضيتين في مساعدة تيمور الشرقية على التقدم نحو الاستقلال. ولذلك، أود أن أعرب عن إعجاب حكومة اليابان وتقديرها للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، ولغيره من أعضاء الإدارة على قيادتهم وجهودهم الدؤوبة خلال تلك الفترة.

ونرحب كذلك بالتقرير الذي قدمه الأمين العام كوفي عنان إلى مجلس الأمن عن تيمور الشرقية في ١٧ نيسان/أبريل. وحكومة اليابان تؤيد الخطة الوارد ذكرها في التقرير بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وهيكل هذه البعثة وجدولها الزمني. وتؤيد حكومة اليابان أيضا توصية الأمين العام بأن يتخذ مجلس الأمن قرارا بإعطاء ولاية للبعثة لفترة أولية مدتها سنة.

من الواضح للجميع أن تيمور الشرقية ستواجه عددا من التحديات الصعبة بعد الاستقلال. وبهذا الاعتراف، أود أن أوضح أن من الأهمية بمكان لقادة تيمور الشرقية أن يقودوا بلدهم في تعاضد؛ وأن من الأهمية بمكان أن يشارك شعب تيمور الشرقية في جهود بناء الأمة، وأن يأخذوا تنمية بلدهم على أنها مسؤوليتهم الخاصة؛ كما أن من الأهمية أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لتيمور الشرقية. وأود أن أؤكد، بصفة خاصة، أن دعم المجتمع الدولي وتطوير علاقات تعاونية جيدة بين تيمور الشرقية والبلدان المجاورة أمران لا غنى عنهما لاستقرار تيمور الشرقية ورخائها.

وحكومة اليابان، بدورها، عاقدة العزم على ألاّ تدخر وسعا من أجل مواصلة الاضطلاع بدور هام في الجهود الدولية لدعم تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي. وأعتزم، بعد موافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن. وسيعلن عن موعد استئنافها في اليومية.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.